جامعة الأزهر

كلية البنات الإسلامية بأسيوط

المجلة العلمية

منهج الإمام أبي عبد الله محمد القيجاطي في اختياراته في القراءات عرضاً ودراسةً

إعداد

أروى بنت جابر بن سليمان بن عبد الله الحازمي

ماجستير بقسم القرآن الكريم والدراسات الاسلامية تخصص "قراءات"، كلية الشريعة والقانون، جامعة جدة، المملكة العربية السّعودية.

(العدد الثاني والعشرون)

إصدار.... يونيو

الجزء الأول

١٤٤٦هـ / ٢٠٢٥ م

منهج الإمام أبي عبد الله محمد القيجاطي في اختياراته في القراءات عرضاً ودراسةً

أروى بنت جابر بن سليمان بن عبد الله الحازمي

قسم القرآن الكريم والدراسات الاسلامية تخصص "قراءات"، كلية الـ شريعة والـ قانون، جامعة جدة، المملكة العربية السّعودية.

البريد الالكتروني: *arwaalhazmi10@gmail.com*

ملخص البحث

يعنى البحث بالكشف عن اختيارات عالم جليل ومقرئ نحرير، له بصماته العلمية الواضحة، واتجاهاته الاختيارية في اختلاف الأحرف بارزة، وهو الإمام أبو عبد الله محمد ابن علي الكناني القيجاطي، وتهدف هذه الدراسة إلى بيان منهجه في الاختيار من خلال الكشف عن ألفاظه في الاختيار، واستخلاص القواعد والمقاييس التي بنى عليها آراءه وتوجهاته. وهي في أصلها بحث مستل من رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في تخصص القراءات، والتي هي بعنوان: اختيارات الإمام أبي عبد الله محمد القيجاطي في القراءات (جمعًا ودراسةً).

وتشمل خطة البحث على تمهيد، وفيه تعريف موجز بالإمام القيجاطي. ومبحثين، الأول: يخص ألفاظه في الاختيار، والثاني: قواعده التي اعتمدها في الاختيار. وقد سلكتُ في ذلك المنهج النظريّ الوصفيّ، في استقراء مسائل الإمام القيجاطي في القراءات، ثم بيان منهجه في الاختيار من خلالها.

ومن أبرز ما توصلتُ إليه من النتائج، ما يلي: يلاحظ في استعمال الإمام القيجاطي لبعض ألفاظ الاختيار، أنها غير دارجة في الغالب من استعمال علماء القراءة، وإنما هي أقرب إلى ألفاظ أهل اللغة والنحو في مسألة الترجيح والتضعيف، ولأجل هذا المنحى ذكرها. اتسم نهج الإمام القيجاطي في عرض اختياراته ودفاعاته عنها بالتحري والدقة، والتحليل والتصحيح واستعراض الأدلة، ومناقشة المعارضين، وافتراض المعارضات والإجابة عنها، كما يتخللها جانبٌ من الاستدراكات، وتظهر بين جنباتها سمة الإنصاف.

الكلمات المفتاحية: منهج الإمام أبي عبد الله محمد القيجاطي، اختياراته في القراءات عرضًا، ودراسةً.

The Methodology of Imam Abu Abdullah Mohammad Al-Qayjati in His Selections of Qur'anic Readings: Presentation and Investigation

By

Arwa bint Jabir bin Suleiman bin Abdullah Al-Hazmi

Department of Qur'anic Studies and Islamic Sciences, Specialization: Qira'at (Qur'Anic Readings), Faculty of Shari'a and Law, University of Jeddah, Kingdom of Saudi Arabia

E-mail: *arwaalhazmi10@gmail.com*

Abstract

This study aims to explore the selections of a distinguished scholar and masterful Qur'anic reciter, whose scholarly contributions are well-established and whose methodology in choosing among variant readings (ahruf) is notably distinctive. He is Imam Abu Abdullah Muhammad ibn Ali al-Kinani al-Qayjati. The research examines his approach in identifying his terminology in selection and extracting the principles and criteria underlying his views and preferences. Originally, this study is an excerpt from a master thesis in the field of Qira'at (Qur'anic readings), titled: "The Selections of Imam Abu Abdullah Muhammad al-Qayjati in Qur'anic Readings: Compilation and Investigation."

The study includes a preface (which provides a brief introduction to Imam al-Qayjati) and two main chapters. The first focuses on his terminology in selection. The second examines the principles he relied upon in selection. The study utilizes the theoretical descriptive methodology, systematically surveying Imam al-Qayjati's discussions on Qur'anic readings and then deducing his selection process through them.

Key Findings were as follows: It is observed that Imam al-Qayjati used certain selection-related terms that are not commonly used by Qur'anic recitation scholars. Instead, his terminology aligns more closely with linguistic and grammatical conventions, particularly in matters of preference and weakening* (tarjīḥ wa-taḍʿīf), *which explains his inclination toward these expressions. Imam al-Qayjati's approach in presenting and defending his selections was marked by meticulous accuracy, deep analysis, correction, and a thorough review of evidence. He engaged in discussions with dissenting views, anticipated objections, and provided well-reasoned responses. His method also included refinements and corrections, demonstrating a commitment to fairness and scholarly integrity throughout his discourse.

Keywords: *Methodology of Imam Abu Abdullah Muhammad Al-Qayjati, His Selections in Qur'anic Readings, Presentation, Investigation.*

المقدمة

الحمد لله الواحد الأحد؛ الفرد الصمد؛ المتفرد بصفات الكمال، والمتنزه عن النقائص والأشباه والأمثال، له الحمد سبحانه حمدًا يوافي نعمه وأفضاله ويكافئ مزيده، علّم البيان، وأنزل القرآن، وحفظه من الزيادة والنقصان على تعاقب الدهور والأزمان، والصلاة والسلام على سيدنا ونبينا محمد معلم المتعلمين، وعلى آله وصحبه صلاةً وسلامًا دائمين إلى يوم الدين، **أما بعد**:

فإنّ من عناية الله تعالى بكتابه العزيز، أن اصطفى من الأمة علماء ومقرئين، عكفوا على دراسته وتدريسه، والقراءة والإقراء بأحرفه المتعددة، فأسهموا في حفظ مسألة الرواية، وجعلوا لها ضوابط تحفظ حدودها، وتُقنِّن جانب المقبول من القراءة المختارة، وترد ما هو مخالف لتلك المعايير، ليتسق مع الرخصة الإلهية.

ثم إن الاختيار إنما شرع تيسيرًا وتخفيفًا على الأمة، ولرفع ما قد يُشكل اهتمَّ العلماء ببيان حال الاختيار عند القراء، وبأن مصدره الرواية والتلقي عن المشايخ ولا مجال للرأي أو الاجتهاد في تكوينه، وإنما الاجتهاد المرتبط به في التحرير والانتقاء وقبول ما يُجمع عليه العلماء.

ومسألة الاختيار عند علماء القراءات تستعمل لجوانب عدة، فقد تطلق على اختيار القراء، أو اختيار أحرف القراءة، أو اختيار بعض الآراء والتوجيهات، بمعنى أنها تشمل جانب الرواية، وجانب الدراية.

ومن أبرز تلك الاختيارات الأدائية المتعلقة بجانب الرواية والتي حظيت بالقبول، اختيار القراء العشرة، ولم تقف الاختيارات عند زمن معين؛ بل كانت تظهر بظهور جهابذة العلماء في كل مصر من أمصار المسلمين؛ موافقين فيه الأسلاف، وكان من بين هؤلاء العلماء الذين اعتنوا بالقراءات ضبطًا وتحريرًا الإمام أبو عبد الله القيجاطي، المتوفى سنة: (٨١١هـ)، والذي وصفه ابن الجزري بقوله: "أستاذ مقرئ عالم كامل،

انتهت إليه مشيخة الإقراء في هذا الزمان بالأندلس"[١]، وقال أيضًا: "شيخ الأندلس اليوم"[٢]، وأيضًا: "شيخ غرناطة"[٣].

ولما لهذا الإمام من مكانةٍ علمية راسخة، وحضورٍ علميّ في كثير من المسائل الأدائية التي ناقشها، وسعةِ تفقُّهٍ في علم القراءات، وعلوم اللغة، واستقلاله في الطرح، وإعمال العقل في إبداء الرأي، وكذا تفرده ببعض الاختيارات الخارجة عن عمل العلماء، إلى جوار ما يصاحب اختياراته من استدراكات، وتحليل، واستعراض الأدلة، ومناقشة المعارضين، فقد عزمت لأجل ذلك على إخراج جانبٍ من الرسالة العلمية، وذلك فيما يخص منهجه في الاختيار، فأسأله سبحانه التوفيق والقبول والسداد؛ إنه وليّ ذلك والقادر عليه.

أهمية البحث، وأسباب اختياره:

١- تنوع مشارب اختيارات الإمام القيجاطي في جانب الرواية، فلم تقتصر اختياراته على قراءة نافع فحسب، بل تنوعت من روايات عدة، كما تناول جانبًا من المسائل التجويدية التي انعقد عليها إجماع القراء، وفي ذلك التنوع إثراء ومزيد بيان لما قد يصاحبها من علل وتوجيهات.

٢- المكانة العلمية الراسخة للإمام القيجاطي، وحضوره العلمي، ويظهر ذلك في طريقة تعامله مع المسائل؛ فنجدها تعكس مستوى عمقه المعرفي في فقه القراءات، وعلوم اللغة.

٣- القيمة العلمية لاختيارات الإمام القيجاطي، فقد تبوأت الصدارة في عصره، واحتفى بها جمع من العلماء، وفي مقابل ذلك لاقت بعضها المناوشات، وقوبلت بالمعارضة، ويظهر الاحتفاء بها من نص الوادي آشي إذ قال: "جودت بالحضرة الغرناطية، جبر الله أحوالها، وحسن مآلها، وأقال فيها وفي بنياتها الإسلام

(١) غاية النهاية: (٢/٢١٤).

(٢) المصدر السابق: (٢/٢٠٧).

(٣) المصدر السابق: (٢/٢٤٩).

برحمته، على شيخنا خاتمة القراء، وحامل راية الإقراء، الإمام العالم الصالح البركة، الحافظ المقرئ المجود النحوي أبي سعيد فرج ....من فاتحة الكتاب العزيز إلى قوله تبارك اسمه، وتعالى جَدُّه: ﴿قَالَ أَلَمْ أَقُل لَّكَ إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا﴾[سورة الكهف: ٧٥] قراءة ضبط وتجويد، ومحافظة على الأداء، بحرف إمام الدار المقدسة دار الهجرة نافع رحمه الله، جمعًا بين روايتي راوييه ورش وقالون على مضمن الدرر اللوامع، مع الجريان على أسلوب إمام القراء، وخاتمة أهل الأداء بالأندلس جبرها الله، الإمام أبي عبد الله القيجاطي رحمه الله واتباع مذهبه في اختياراته في مثل ترقيق لام اسم الجلالة بعد الحركة الممالة وغير ذلك، وسمعت كثيرًا من القرآن يقرأ عليه بغير ما قراءة"(١).

٤- الإثراء المعرفي المصاحب لاختياراته، وذلك لمناقشته لمسائل قل التطرق لها، وكذا تفرده بإيراد بعض الاختيارات المخالفة لما عليه العمل، إلى جوار تعليلاته التي تثري جانب الدراسة.

٥- ما اتسمت به اختياراته من تنوع القواعد الاختيارية، ففي حصرها وبيانها، مزيد إثراء لبيان منهج العلماء في الاختيار.

أهداف البحث: استنباط القواعد والمعايير التي بنى عليها الإمام القيجاطي اختياراته، مع بيان ألفاظه في الاختيار.

مجال البحث وحدوده: تناول البحث منهج الإمام القيجاطي في اختياراته في القراءات فيما يخص المسائل الأدائية منها، وذلك من خلال استنباط القواعد والمعايير التي بنى عليها الإمام القيجاطي اختياراته، مع بيان ألفاظه في الاختيار.

الدراسات السابقة: بعد البحث والاطلاع والسؤال لم أقف على دراسةٍ علمية تناولت اختيارات الإمام أبي عبد الله القيجاطي بالجمع والدراسة سوى ما جاء عن الدكتور بنيونس الزاكي محقق كتاب (مسائل في القراءات)، للإمام أبي عبد الله القيجاطي، وأصل

(١) ثبت: (٢١٠، ٢١١).

الكتاب أطروحة دكتوراه، بكلية الآداب في وَجْدةَ سنة: (٢٠٠١م)؛ فقد تناول في قسم الدراسة جانب النشاط القرائي بالأندلس؛ وتحدث بعد ذلك عن عصر المؤلف وحياته، وانتقل بعدها إلى منهج المؤلف ومصادره في تأليفه، وعقد فصلًا عدّد فيه جزءًا من اختيارات الإمام أبي عبد الله القيجاطي؛ من خلال شرح تلميذه المنتوري على (الدرر اللوامع)، دون أن يتناولها بالدراسة والتحرير لقواعده الاختيارية، أما قسم التحقيق للمسائل فاقتصر على تحقيق النص، كما يلاحظ فيه قلة العدد، مقارنةً بما أورده المنتوري في (شرح الدرر اللوامع)، وأيضًا موافقة بعض المسائل الواردة في الكتاب لما جاء في كتاب المنتوري.

منهج البحث: سلكت- بعون الله تعالى- في هذا البحث المنهج النظري الوصفي وذلك في استقراء مسائل الإمام القيجاطي في القراءات، واستنباط القواعد والمعايير التي بنى عليها الإمام القيجاطي اختياراته، مع بيان ألفاظه في الاختيار. وبيان خطواته كالتالي:

١- عرض بعض الأمثلة المصاحبة لبيان لفظه، أو بيان قاعدة من قواعده.

٢- في كتابة الآيات التزمت بالرسم العثماني، بروايات عدة، حسب ما يقتضيه موضع النقاش، مع الإشارة إلى اسم السورة، ورقم الآية في المتن بين معقوفتين.

٣- عند عزو القراءات اعتمدت الإحالة إلى مصادرها الأصيلة.

٤- ترجمت للأعلام- بإيجاز- عند أول موضع يُذكر فيه العلم، عدا القرّاء؛ وذلك لشهرتهم.

خطة البحث: تتكون خطة البحث من مقدمة، وتمهيد، ومبحثين، وخاتمة.

المقدمة: وتشتمل على:

أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، وأهداف البحث ومجاله وحدوده، والدراسات السابقة، ومنهج البحث، وخطته.

التمهيد وفيه: ترجمةٌ موجزةٌ للإمام القيجاطي.

المبحث الأول: ألفاظ الاختيار عند الإمام القيجاطي.

المبحث الثاني: قواعد الاختيار عند الإمام القيجاطي.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج.

التمهيد

ترجمةٌ موجزةٌ للإمام القيجاطي

أولًا: اسمه ونسبه ومولده وكنيته(١) :

هو: محمد بن محمد بن علي بن عمر بن إبراهيم بن عبد الله الكناني، القيجاطي، الغرناطي، الأندلسي، يكنى بأبي عبد الله.

وقد نسب اسمه إلى مدينة قَيْجَاطة أو قَيْشاطَة [٢].

ولم تشر كتب التراجم- الموقوف عليها- إن كانت هي مقر مولده أم لا، غير أن المستفاد من استيطان جدّه غرناطة[٣]، بعد أن استدُعِي إليها سنة (٧١٢هـ) -أي: قبل مولد الحفيد- وعُدَّ من أهلها قراءة وإقراء ولزومًا، أن غرناطة قد تكون مقر ولادته[٤].

ويعد جدُّه من العلماء المشهود لهم بالعلم، وهو: علي بن عمر بن إبراهيم بن عبد الله الكناني، القيجاطي، يكنّى بأبي الحسن، وقد قرأ القراءات على أبيه بمدينة قَيْجَاطة؛ ما يفيد بأن والده كذلك من أعلام القراءات، وتوفي سنة(٧٣٠هـ)، وهو العام الذي ولد في منتصفه الإمام القيجاطي -الحفيد.

ثانيًا: شيوخه:

ومن أبرز العلماء الذين أفاد منهم الإمام القيجاطي ما يلي:

١-محمد بن محمد بن محمد بن بَيْبَش العَبْدَرِي، يكنى بأبي عبد الله، توفى سنة

---

(١) ينظر: الإحاطة:(٤/٨١). غاية النهاية:(١/٤٩٢، ٤٩٣)، (٢/٢١٤). فهرسة المنتوري:(٣٩٥). برنامج المجاري:(٩٢، ١٠٤). درة الحجال:(٢/٢٨٤). كفاية المحتاج للتنبكتي:(٢/١١٤).

(٢) وهي: مدينة بالأندلس من أعمال جَيّان تقع على مقربة من أُبَّذَة، ومكانها اليوم المدينة الإسبانية (Quesada). ينظر: الروض المعطار:(٤٨٨)، ومقدمة تحقيق مسائل في القراءات:(٧٩).

(٣) وهي: أقدم مدن كورة البيرة من أعمال الأندلس بإسبانيا وأعظمها وأحسنها وأحصنها يشقّها النهر المعروف بنهر قلزم في القديم ويعرف الآن بنهر حدارّه، يلقط منه سحالة الذهب الخالص. ينظر: معجم البلدان:(٤/١٩٥).

(٤) وقد استفدت ذلك مما ذكره محقق كتاب مسائل في القراءات، بنيونس الزاكي، ينظر:(٧٩).

(٧٥٣هـ)[١].

٢-محمد بن علي بن أحمد الخولاني، يكنى بأبي عبد الله، ويعرف بابن الفخار البَيْري، توفى سنة(٧٥٤هـ)[٢].

٣-أحمد بن عبد الحق بن محمد بن عبد الحق بن يحيى بن عبد الحق الجدلي المالقي، يكنى بأبي جعفر، ويعرف بابن عبد الحق، توفى سنة(٧٦٥هـ)[٣].

٤-محمد بن محمد بن إبراهيم بن محمد بن خلف السُّلَمي، يكنى بأبي البركات، ويعرف بابن الحاج البلِّفيقي، توفى سنة(٧٧١هـ)[٤].

٥- محمد بن يوسف بن عبد الله بن محمد اليحصبي، يكنى بأبي عبد الله الأندلسي، ويعرف باللَّوْشِي، توفى سنة(٧٧٣هـ)[٥].

---

(١) تتلمذ على: أبي جعفر بن الزبير، وأبي عبد الله بن رشيد، وغيرهما، كان مقدمًا في العربية، بارعًا في الأدب. ينظر: الإحاطة:(٣/١٦، ١٩). الدرر الكامنة:((٥/٤٨٤).

(٢) تتلمذ على: أبي إسحاق الغافقي، وأبي عبد الله بن حريث، وغيرهما، وممن تلقى عنه: أبو جعفر أحمد الغرناطي، وأبو البركات ابن الحاج، عني بالعربية، وقد لقب بسيبويه عصره، كما اعتنى بالقراءات، والتفسير، والفقه، والعروض، وقل من لم يأخذ عنه في الأندلس. ينظر: الإحاطة:(٣/٢٢، ٢٣). غاية النهاية:(٢/١٧٧). شجرة النور الزكية: (١/ ٣٢٩).

(٣) تتلمذ على: أبي عبد الله بن بكر، ومحمد بن أيوب، وغيرهما، وممن تلقى عنه: محمد بن محمد ابن ميمون، وعبد الله بن يوسف المالقي، عني بالأصول، والأدب، عارف بالفروع والأحكام. ينظر: الإحاطة:(١/٦٦-٦٨). غاية النهاية:(١/٦٤). نيل الابتهاج:(٢٢١).

(٤) تتلمذ على: أبي جعفر بن الزبير، وأبي الحسن علي القيجاطي، وغيرهما، وممن تلقى عنه: أبو عبد الله الأليري، ومحمد بن محمد بن ميمون، عني بالعلوم، والآثار، والحديث، والأدب، ومن مؤلفاته: الإفصاح فيمن عرف بالأندلس بالصلاح، وسلوة الخاطر فيما أشكل من نسبة الذكر إلى الذاكر. ينظر: غاية النهاية:(٢/٢٠٧، ٢٠٨). شجرة النور الزكية:(١/ ٣٣٠).

(٥) تتلمذ على: أبي جعفر بن الزبير، وأبي الحسن علي القيجاطي، وغيرهما، وممن تلقى عنه: محمد بن محمد بن ميمون، وقاسم بن علي المالقي، كان عارفًا بالحديث، معتنيًا بضبط مشكله، وكذا عني بالقراءات، والفقه. ينظر: غاية النهاية:(٢/٢٤٩). الدرر الكامنة: (٦/ ٥٣).

٦- يوسف بن علي بن عبد الواحد السّدوري المكناسي، يكنى بأبي الحجاج، توفى سنة(٧٨١هـ)[١].

٧-فرج بن قاسم بن أحمد بن لب التغلبي الغرناطي، يكنى بأبي سعيد، توفى سنة:(٧٨٢هـ)[٢]

ثالثاً: تلاميذه:

ومن أبرز تلاميذ الإمام القيجاطي، ما يلي:

١-محمد بن محمد بن ميمون البلوي الغرناطي، يكنى بأبي عبد الله، توفى بعد سنة(٧٩٠هـ)[٣].

٢- محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن عاصم الأندلسي، يكنى بأبي بكر، توفى سنة(٨٢٩هـ)[٤].

---

(١) تتلمذ على: أبي الحسن علي بن بري، وأبي الحسن علي المجامي، وتلقى عنه: محمد بن محمد ابن ميمون، وقيل عنه محقق صالح، مقرئ محدث، وقد انتفع به جماعة كثيرون. ينظر: غاية النهاية:(٢/ ٣٤٨). الدرر الكامنة: (٦/ ٢٣٨). درة الحجال:(٣/٣٥٢).

(٢) تتلمذ على: أبي الحسن علي القيجاطي، وأبي جعفر أحمد بن الزيات، وغيرهما، وممن تلقى عنه: محمد بن محمد بن ميمون، وأبو عبد الله الحفار، كان من أكابر علماء ومفتي غرناطة، حتى أنه قد بلغ درجة الاختيار في الفتوى، من مؤلفاته: شرح جمل الخزرجي، وتصريف التسهيل. ينظر: الإحاطة:(٤/ ٢١٢، ٢١٣). غاية النهاية:(٢/٨، ٩). شجرة النور الزكية:(١/ ٣٣٢).

(٣) تتلمذ أيضًا على: الخطيب محمد بن يوسف اللَّوْشِي، ومحمد بن محمد بن الجزري، وغيرهما، وممن تلقى عنه: عبد الله البيهقي، وأبو بكر بن أحمد بن مصبح. ينظر: غاية النهاية: (٢/ ٢٢٤). وللإفادة ببيان قراءته عليه، ينظر: غاية النهاية:(٢/٢١٤).

(٤) تتلمذ أيضًا على: أبي إسحاق الشاطبي، وأبي عبد الله بن علاق، وغيرهما، وممن تلقى عنه: ولده القاضي أبو يحيى، ومن مؤلفاته: قصيدة إيضاح المعاني في قراءة الداني، وقصيدة الأمل المرهوب في قراءة يعقوب. ينظر: توشيح الديباج:(١٠٨، ١٠٩). نيل الابتهاج:(٤٩١- ٤٩٣). شجرة النور الزكية:(١/٣٥٦). وللإفادة ببيان قراءته عليه، ينظر: توشيح الديباج:(١٠٨). نيل الابتهاج:(٤٧٨، ٤٩٢). شجرة النور الزكية:(١/٣٥٦).

٣-محمد بن عبد الملك بن علي بن عبد الملك القيسي المنتوري، يكنى بأبي عبد الله، توفى سنة(٨٣٤هـ)[١].

٤-محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن محمد بن أبي بكر بن مرزوق العجيسي التلمساني، يكنى بأبي عبد الله، ويعرف بحفيد ابن مرزوق، توفى سنة (٨٤٢هـ)[٢].

٥- محمد بن محمد بن علي بن عبد الواحد المجاري الأندلسي، يكنى بأبي عبد الله، توفى سنة(٨٦٢هـ)[٣].

٦-علي بن عيسى بن محمد الفهري البسطي الأندلسي، يكنى بأبي الحسن[٤].

---

(١) تتلمذ أيضًا على: فرج بن قاسم بن لب، وأبي بكر أحمد بن جزي، وغيرهما، وممن تلقى عنه: القاضي أبو يحيى ابن عاصم، والعلامة المواق، قيل عنه كان فقيهًا كبيرًا محدثًا جليلًا راوية، ومن مؤلفاته: شرح الدرر اللوامع، وفهرسته. ينظر: نيل الابتهاج:(٤٩٥). شجرة النور الزكية:(٣٥٦/١).

(٢) تتلمذ أيضًا على: عثمان بن رضوان الصالحي، ومحمد بن علي الأنصاري، وغيرهما، وممن تلقى عنه: الشريف عيسى الطنوبي، وأحمد بن يونس، ومن مؤلفاته: أنواع الذَّرَارِي في مكررات البخاري، وإظهار المودة في شرح البردة. ينظر: الضوء اللامع:(٧/ ٥٠، ٥١). توشيح الديباج:(١٥٤، ١٥٥). نيل الابتهاج:(٤٩٩، ٥٠٥). ومما يفيد ببيان قراءته عليه، ينظر: المجمع المؤسس:(٣/ ٢٦٤). شجرة النور الزكية:(٣٦٤/١).

(٣) لم أقف له على ترجمة، سوى ما أورده أحمد البلوي في كتابه(ثبت)، عند ذكر إجازته عن شيخه أبي عبد الله الجعدالة، فقد أورد ترجمة وافيه للمجاري، ومما يستفاد منها، أن المجاري تتلمذ أيضًا على: أبي إسحاق الشاطبي، وأبي عبد الله الحفار، وغيرهما، ممن تلقى عنه: أبي عبد الله محمد الأنصاري، وأبي عبد الله الجعدالة، من مؤلفاته: برنامج المجاري. ينظر: ثبت: (١٩٨- ٢٠١). وللإفادة والتثبت من اسمه ينظر ما أورده في مقدمة برنامجه: (٨١).

وقد جاء في الضوء اللامع، ترجمة يسيرة له، مقتصرة على اسمه وتاريخ وفاته، إلا أنه يشوبها بعض الخلل. ينظر: (١٥١/٩).

(٤) وممن تلقى عنه من تلاميذه: برهان الدين ابن المعجمي، وقيل عنه كان عالمًا بالنحو، ماهرًا في العربية، يحفظ فوائد في معاني القراءات. ينظر: الدرر الكامنة:(٤/ ١٠٩، ١١٠). الضوء اللامع :(٢٧٣/٥، ٢٧٤). شذرات الذهب:(٩/ ٢٠٢).

رابعاً: آثاره العلمية:

وللإمام القيجاطي مؤلفات أو تقييدات عدة، تنطوي في معظمها على مسائل معينة، وهي كما يلي:

-الآثار المطبوعة:

١- (مسائل في القراءات)[١].

-الآثار المخطوطة:

١- (ترقيق اللام من اسم الله لورش إذا كانت قبله حركة ممالة)[٢].

٢-مسألة في (بيان رواية قالون عن نافع، في قوله تعالى: ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾ [سورة البقرة:٢٧١] وقوله سبحانه: ﴿لاَ تَعْدُّواْ﴾ [سورة النساء:١٥٤]،و﴿لاَّ يَهِدِّي﴾ [سورة يونس:٣٥]،و﴿يَخِصِّمُونَ﴾ [سورة يس:٤٩])[٣].

٣- (مخارج الحروف)[٤].

٤- (تحقيق النطق بالباء)[٥].

٥- (تأليف في الراء)[٦].

٦- (تأليف في القراءات)[٧].

---

(١) الكتاب مطبوع بتحقيق: بنيونس الزاكي، من إصدار الرابطة المحمدية للعلماء، وأصله رسالة علمية نوقشت بكلية الآداب بوجدة، سنة(٢٠٠١م).

(٢) ذكره المنتوري في فهرسته، وأفاد بقراءته وعرضه على شيخه، ينظر:(٩١). كما جاء ذكره عند المجاري في برنامجه بعنوان:(تأليف في اللام)، ينظر:(١٠٤). وكذا نسبه إليه ابن الجزري في غاية النهاية، ينظر:(٢/٢١٤).

(٣) أفاد بها المنتوري في شرح الدرر اللوامع، ينظر:(٢/ ٧٦٨).

(٤) ذكره المنتوري، وكذا المجاري، مع إفادتهما بقراءته على شيخهم، ينظر: فهرسة المنتوري:(٩٥). برنامج المجاري:(١٠٤).

(٥) ذكره المنتوري في فهرسته، وأفاد بقراءته وعرضه على شيخه، ينظر:(٩٥).

(٦) ذكره المجاري في برنامجه، ينظر:(١٠٤).

(٧) أفاد به محقق كتاب مسائل في القراءات، بنيونس الزاكي، ضمن مؤلفات الإمام القيجاطي، وأبان أنها مذكورة في مخطوط طبقات المالكية، لمجهول، محفوظ في الخزانة العامة بالرباط، ويحمل رقم د٣٩٢٨، ينظر:(١١٤).

٧-مسألة في (بيان تواتر القرآن، والفرق بين القرآن والقراءات)[١].

٨- (شروط القراءة المقبولة المعمول بها)، وقد أبان المنتوري عن مسماه وهو:(الإيماء إلى وجوه الدلالات على عدم وجوب تواتر القراءات)[٢].

٩- (الرد على من اعترض كتاب الإيماء إلى وجوه الدلالات)[٣].

١٠-(الرد على من منع الصلاة بقراءة ﴿وَجَنَّٰتٍ﴾ بالرفع من قوله تعالى في سورة الأنعام: [٩٩] ﴿وَمِنَ ٱلنَّخۡلِ مِن طَلۡعِهَا قِنۡوَانٞ دَانِيَةٞ وَجَنَّٰتٖ﴾)[٤].

١١-قصائد في مدح النبي عليه الصلاة والسلام[٥].

خامساً: وفاته[٦] :

توفي الإمام القيجاطي في يوم الإثنين الثاني عشر من شهر ربيع الآخر سنة(٨١١هـ)، ودفن بعد العصر من اليوم الذي يليه بباب الفخارين[٧].

---

(١) ذكرها الونشريسي كاملة في المعيار، ينظر:(١٢/١٤٨-١٥٧)، ونوازل الجامع، ينظر:(٤٧٢-٤٨٠).

(٢) ذكرهما في فهرسته، وأفاد بقراءته على شيخه، ينظر:(٩٦).

(٣) ذكره المنتوري في فهرسته، وأفاد بقراءته على شيخه، ينظر:(٩٦).

(٤) ذكره المنتوري في فهرسته، وأفاد بقراءته على شيخه، ينظر:(٩٦).

(٥) أفاد به محقق كتاب مسائل في القراءات، بنيونس الزاكي، ضمن مؤلفات الإمام القيجاطي، وأبان بأنها مذكورة في مخطوط طبقات المالكية، لمجهول، محفوظ في الخزانة العامة بالرباط، ويحمل رقم د٣٩٢٨، ينظر:(١١٤).

(٦) ينظر: الإحاطة:(٤/٨٤). فهرسة المنتوري:(٣٩٥). برنامج المجاري:(١٠٤). درة الحجال:(٢/٢٨٤).

(٧) وهو: أحد أبواب غرناطة الثلاثة عشر، وأفاد محقق كتاب الإحاطة، محمد عبد الله عنان، بأن موقع الباب تجاه القرية المسماة بالفخارة (ALFACAR)، الواقعة على أطراف غرناطة الشمالية. ينظر: الإحاطة:(١/٢٠١)، الهامش الثاني. وكذا ينظر: مسالك الأبصار:(٤/ ١١٩، ١٢٠).

المبحث الأول

ألفاظ الاختيار عند الإمام القيجاطي.

ويجدر هنا البيان عن الألفاظ التي أرشدت للاختيار عند الإمام القيجاطي في مسائل الأوجه الأدائية، وهي بطبيعتها تختلف في نسقها، وسمة إيرادها، وقد تدل في معظمها على دقة بليغة وتحرٍّ مقصود.

وأساليب العبارات متعددة كما هي العادة عند علماء الاختيار فتارة تأتي بألفاظ صريحة تقصد الوجه المختار ذاته، وتارة تكون مضمرة يستدل عليها بلفظ مصاحب للوجه الآخر، كأن يوسم بألفاظ التضعيف فيفهم منه اختيار الوجه المقابل، وهي ليست على إطلاقها في الاستعمال فقد تستخدم إلى جوار لفظ اختيار مباشر، أو قد يأتي اللفظ الصريح الدال على الوجه المختار ذاته بمعنى طرح الوجه المقابل كصنيعِه في لفظ: (أولى).

وهذا التعدد للألفاظ قد يتوارد في الخلاف الأدائي ذاته، إما لزيادة التأكيد أو للتقوية، وقد تحمل بعض الألفاظ في طياتها دلالات توجيهية، فتكسب اللفظ معنى مغايرًا، كأن يقول:(والذي يقتضيه القياس الصحيح) أو (وبه قرأت على أكثر من قرأت عليه) ونحوها. وعلى ما تقدم يمكن تصنيفها على النحو التالي:

أولًا: عبارات تتضمن ألفاظًا صريحة تقصد الوجه المختار، وهي كما يلي:

١-ماجاء على وصف الاختيار، ومن ذلك لفظ:(واختياري)، و (وبهذا كان يذهب ويختار)، و (واختيار شيخنا)، و (والاختيار مذهب القراء) ونحوها من العبارات.

وهي أكثر تصريحًا في الدلالة على المختار ولها الحظ الأوفر من الاستعمال، وقد تأتي عن الإمام القيجاطي أو عن طريق تلميذه بنسبة اللفظ لشيخه، والملاحظ أنه في أغلبيته لا يأتي مقابل الرد للوجه الآخر أو المناقشة، وقد يكون انتقاء أحد الأوجه من روايات خارجة عن الطرق المقروء بها الآن، ومثاله ما جاء في أخذه بالسكت على هاءات السكت الثابتة في المصحف حال وصلها بما بعدها، إذ قال في مطلع نصه: "واختياري

في هاءات السكت الثابتة في المصحف، إذا أردت وصلها، أن تسكت عليها سكتة لطيفة، إشعارًا بأن الموضع موضع وقف" (١).

ومن الأمثلة أيضًا على مواطن الاستعمال ما جاء في إمالة الألف بين بين لورش في قوله تعالى: ﴿جَبَّارِينَ﴾ [سورة المائدة:٢٢] [سورة الشعراء:١٣٠]، إذ قال المنتوري: "واختيار شيخنا الأستاذ أبي عبد الله القيجاطي رضي الله عنه في ذلك الإمالة بين بين"(٢).

٢- ما جاء على وصف التلقي، ومن ذلك لفظ:(وبذلك قرأت له على شيخنا)، و(قرأت على أكثر من قرأت عليه)، و (على كل من قرأت عليه)، و(وقد أخذ شيوخنا) ونحوه.

وفُهِم الاختيار مما ظهر من نص المنتوري من اختصاص الإمام القيجاطي بالإقراء بهذا الوجه ومثال ذلك ما جاء في اختيار القراءة بالهمزة في قوله تعالى: ﴿لِأَهَبَ لَكِ﴾ [سورة مريم:١٩] لقالون، إذ قال المنتوري:" وبذلك قرأت له على شيخنا الأستاذ أبي عبد الله القيجاطي رضي الله عنه"(٣).

وأما ما جاء عن الإمام القيجاطي من استدلاله المصاحب للوجه، وذلك بتلقيه على مشايخه، يُفهِم معنى الاستحسان للوجه، إلى جانب تقويته بهذه القرينة.

ومن الأمثلة على ذلك ما جاء في اختيار ترك التسمية حال الابتداء بشيء من أجزاء السور، حيث قال: "وبغير تسمية ابتدأت أوائل الأجزاء، على كل من قرأت عليه "(٤).

٣- ما جاء على صفة بيان الحكم، ومن ذلك لفظ: (الصحيح)، و (صوبه)، و(الوجوب)، و (الجواز).

- جاء لفظ (الصحيح) عند الإمام القيجاطي مقابل التضعيف للوجه الآخر، وقد استعمله في تعيين موضع الإشارة بالإشمام وهو بعد سكون النون الأولى وقبل تمام

---

(١) شرح الدرر اللوامع للمنتوري :(٣٦٧/١).

(٢) المصدر السابق:(٤٨٢/٢).

(٣) المصدر السابق:(٧٧٨/٢).

(٤) المصدر السابق:(١٢٥/١).

الإدغام في قوله تعالى: ﴿ لَا تَأۡمَنَّا ﴾ [سورة يوسف:١١] فقال بعد مناقشة ما ورد فيها: "هذا هو الصحيح"(١)، ولم يصب في استعماله لها بهذا المعنى ولو كان على لفظ الأصح لكان أجود والله تعالى أعلم.

-وجاء لفظ (صوبه) في معرض التصحيح وردّ اللبس لما قد ورد عن البعض من وهم مخالفة المختار، والخروج عما أجمع عليه العلماء، وذلك في إجراء ما شابه المدّ المتصل رسمًا بحكم المتصل وإخراجها عن حكم المد المنفصل وذلك في نحو: ﴿يَٰٓأَيُّهَا﴾ [سورة البقرة:٢١، وغيرها] و﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾ [سورة البقرة:٣١، وغيرها] ودلالتُه وَهَنُ ما سواه، إذ قال المنتوري: "وإلى هذا ذهب شيخنا أبو عبد الله القيجاطي رضي الله عنه وصوبه"(٢).

-وقد جاء لفظ (الوجوب) في مسألة الوقف على ميم الجمع بالسكون في مذهب من ضمها ووصلها بواو(٣)، ودلالته الإلزام وامتناع ما سواه من أوجه الجواز مما قد ورد عن بعض العلماء، كالروم والإشمام، إذ قال الإمام القيجاطي: "الإشارة إلى ميم الجميع في مذهب من ضمها ووصلها بواو ممتنعة، وقياسها على هاء الضمير خطأٌ، لأن هاء الضمير تحذف صلتها وتبقى ضمتها، وميم الجميع إذا حذفت صلتها لم تبق ضمتها ووجب تسكينها، والإشارة لا تكون إلا لحركة قد استقرت وحدها، وحركة الميم لم تستقر وحدها إلا عند التقاء الساكنين، فوجب الوقف عليها بالسكون، ولا يجوز غيره"(٤).

-وأما لفظ (الجواز) كنحو:(ويجوز)، و(بل يجوز) فقد استعمله في أحد أحواله في إباحة وجه من أوجه الجواز قل إيراده، وجاء ذلك في استجازة الوقف بين السورتين لمن ترك التسمية بينهما من القراء(٥)، إذ قال: "ويجوز لمن مذهبه من القراء ترك الفصل

---

(١) شرح الدرر اللوامع للمنتوري:(٢/ ٨٠١).

(٢) المصدر السابق:(١٨٢/١).

(٣) وهم: ابن كثير وقالون، وورش إذا تبع الميم همزة قطع. ينظر: التيسير:(١٢٦). النشر:(٦٨٩/٣، ٦٩٠).

(٤) شرح الدرر اللوامع للمنتوري:(١٤٢/١، ١٤٣).

(٥) وهم: ورش من طريق الأزرق، وأبو عمرو، وابن عامر، والخلاف لهم دائر بين الوصل أو السكت، وكذا حمزة ومذهبه الوصل. ينظر: التيسير:(١٢٤). النشر:(٦٥٩/٣، ٦٦٠).

بالبسملة بين السورتين، أن يوقف له على آخر السورة مع قطع النفس، لأنه لا خلاف في جواز ذلك في المواقف التامة، ولا أتم من آخر السورة"(١).

وكذلك إذا لم يرد الوجه، لكن الإمام القيجاطي أبان إمكانية العمل به، وجاء ذلك في استجازة المد في حرف المد واللين حال الوقف بالروم، في نحو: ﴿ٱلرَّحِيمِ﴾ [سورة الفاتحة:٣، وغيرها]، إذ قال: "ذكر الداني(٢) أن الروم عنده في الوقف حركة يسيرة قد أضعف الصوت بها، فحكمها حكم الحركة التامة، وذلك ليس بشيء، لأنه يؤول قوله أنه يوقف على متحرك، ولم يقل بذلك أحد، وإنما حكمها حكم السكون، والحركة المختلسة في الوصل في نحو: ﴿يَنصُرۡكُمُ﴾ [سورة آل عمران:١٦٠،وغيرها] و﴿يُشۡعِرُكُمۡ﴾ [سورة الأنعام:١٠٩]، وقرم ملك، هي التي حكمها حكم الحركة التامة، فجعل الباب واحدًا، وبنى عليه أنه لا يجوز الوقف بالمد، وقوله خطأ لاشك فيه، بل يجوز الوقف بالمد مع الروم كما يجوز مع الإسكان والإشمام"(٣).

٤-ما جاء على وصف بيان مذهبه، ومن ذلك لفظ: (مذهب)، و (ذهب)، و(كان يأخذ). وهذه الألفاظ وما شاكلها تأتي في المرتبة الثانية من حيث الاستعمال بعد اللفظ الصريح بالاختيار.

-وقد جاء لفظ(مذهب) على المعنى المرادف للاختيار، وهو الانتقاء دون طرح ما سواه، وقد أورده المنتوري في ذكر اختيار الإمام القيجاطي للإمالة بين بين في الألفات الواقعة قبل راءٍ متطرفة مجرورة حال الوقف لورش، وذلك في نحو: ﴿ٱلۡبَوَارِ﴾ [سورة الأنعام:١٣٥، وغيرها]، إذ قال: "وبالإمالة في ذلك في الوقف، هي مذهب شيخنا

---

(١) شرح الدرر اللوامع للمنتوري:(١/١٠٧).

(٢) هو: عثمان بن سعيد بن عثمان الداني، يكنى بأبي عمرو، تتلمذ على: طاهر بن غلبون، وفارس ابن أحمد، وغيرهما، ممن تلقى عنه: سليمان بن نجاح، وعبد العزيز بن جعفر بن خواستي، برز في القراءات علمًا وعملًا، وسائر أنواع العلوم، من مؤلفاته: التيسير، وجامع البيان، توفي سنة (٤٤٤هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء: (١٨/٧٧- ٨٣). غاية النهاية: (١/٤٤٧- ٤٤٩).

(٣) شرح الدرر اللوامع للمنتوري: (١/١٩١).

الأستاذ أبي عبد الله القيجاطي رضي الله عنه"[١].

-وجاء لفظ (يذهب) على المعنى السابق، ومن أمثلة وروده عن المنتوري ما ذكره في اختيار الإمام القيجاطي في إمالة الألف بين بين من قوله تعالى: ﴿وَلَوَ أَرَىٰكَهُمۡ﴾ [سورة الأنفال:٤٣] لورش، إذ قال: "وكان شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي رضي الله عنه يذهب فيه إلى الإمالة بين اللفظين "[٢].

- وأما لفظ (ذهب) فقد استعمله المنتوري في مواطن شتى غير منحصرة بمعنى محدد فتارة يستعملها عنه لإثبات وجه خرج عن استعمال العلماء، وجاء ذلك في استجازة الوقف بالروم على الحرف الساكن المحرك بحركة عارضة بسبب اجتماع الساكنين، وذلك في قوله تعالى: ﴿يَوۡمَئِذٍ﴾ [سورة آل عمران:١٦٧، وغيرها] و﴿حِينَئِذٖ﴾ [سورة الواقعة:٨٤] إذ قال: "وإلى الإشارة في ذلك في الوقف، ذهب شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي رضي الله عنه"[٣].

وكذا يأتي على المعنى السائد للاختيار وهو الانتقاء من بين الأوجه الأدائية المقروء بها دون رد أو مناقشة، ومن أمثلة وروده عن المنتوري ما ذكره في استجازة الإمام القيجاطي للإشارة بالروم والإشمام حال الوقف على هاء الضمير المضمومة وقبلها ضم أو واو وذلك في نحو:﴿ ثُمَّ يَجۡعَلَهُۥ ﴾ [سورة النور:٤٣، وغيرها] و﴿ مَا عَقَلُوهُ﴾[سورة البقرة:٧٥] واستجازة الروم في المكسورة المسبوقة بالكسرة أو الياء نحو: ﴿بِمُزَحۡزِحِهِۦ﴾ [سورة البقرة:٩٦] و﴿ إِلَيۡهِ ﴾[سورة البقرة:٢٨] إذ قال: "وإلى الأخذ بالإشارة، ذهب شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي رضي الله عنه"[٤].

---

(١) شرح الدرر اللوامع:(٢/٥٠٤).

(٢) المصدر السابق:(١ /٤٦٢).

(٣) المصدر السابق:(٢/٦٩٢).

(٤) المصدر السابق:(٢/٦٩٥).

-وأما ما جاء على لفظ (كان يأخذ) وهي أكثرها عددًا، فلا تختلف في استعمالها عما سبقها، سوى أنها ترد بشكل إضافي، وذلك في مقابل طرح الوجه الآخر، ويرتبط الطرح بمعادلته بالجانب اللغوي.

ومن أمثلة ذلك ما خرج فيه عن استعمال الداني لمراتب المد في البدل لورش، إذ استجاز من طريقه المد المشبع، قال المنتوري موردًا ذلك عن شيخه:"كان شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي رضي الله عنه يأخذ لورش من طريق الداني بالمد المشبع، كالمد مع الهمزات إذا تأخرت"(١).

وأما ما جاء من استعمال اللفظ على الاختيار دون مصاحبة طرح للوجه المقابل، ما أورده المنتوري عن الإمام القيجاطي في مسألة التسهيل بين بين في همزة الوصل المقترنة بلام التعريف الداخلة عليها همزة الاستفهام في نحو: ﴿ءَآلذَّكَرَيۡنِ﴾ [سورة الأنعام:١٤٣-١٤٤] حيث قال: "وكان شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي رضي الله عنه يأخذ فيها بالتسهيل بين بين خاصةً"(٢).

ومن أمثلة ما جاء في مقابل الطرح للوجه الآخر ما أورده المنتوري عن الإمام القيجاطي في مسألة التسهيل بين بين في الهمزة الثانية المكسورة بعد الهمزة المضمومة من كلمتين لمن مذهبه ذلك من القراء(٣)، وذلك في نحو: ﴿يَّشَآءُ إِلَىٰ﴾ [سورة البقرة:١٤٢، وغيرها] إذ قال:"وكان شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي رضي الله عنه يأخذ في ذلك بالتسهيل بين بين، ولا يجيز البدل"(٤).

٥- ما جاء على صفة أفعل التفضيل، وذلك في لفظ: (الأولى)، و(أحرى).

وجاء عن الإمام القيجاطي هذان اللفظان واقترن سياقه بمعنيين: الأول: قبوله كِلا الوجهين مع تصريحه بتقديم الأفضلية للوجه المراد على غيره، ومن الأمثلة على ذلك ما جاء في

(١) شرح الدرر اللوامع للمنتوري:(٢٠١/١).
(٢) المصدر السابق: (٣٢٤/١).
(٣) وهم: نافع، وابن كثير، وأبو عمرو. ينظر: التيسير: (١٥٣). النشر:(٩٣١/٣).
(٤) شرح الدرر اللوامع:(٣١٦/١).

تفضيل التسوية في الحكم بين الأربع الزُّهر[١] وغيرها من سور القرآن، إذ قال: "والأولى عندي، أن تجري مجرى غيرها من السور في الوصل والسكت"[٢].

الثاني: إلحاق الطرح للوجه المقابل لعلل غالبًا ما تقترن بالجانب اللغوي، ومنها تفضيل وجه القصر في حرف المد واللين المسبوق بهمزة مغيرة بالنقل، إذ قال: "والصحيح من التعليلين هو الأخير، ويلزم على هذا الاعتبار: ألا يمدَّ مع إلقاء الحركة، في نحو: ﴿مَنَ ـامَنَ﴾ [سورة البقرة:٦٢، وغيرها] و﴿وَلَقَدُ اوحِىَ﴾[سورة الزمر:٦٥] وشبهه؛ لسقوط الهمزة فيه، كما لم يمد مع توهُّم حذفها في نحو: ﴿ٱلْقُرْءَانُ﴾ [سورة البقرة:١٨٥، وغيرها] وراعى المعنى، بل هذا أحرى؛ لأن القصر هناك على تقدير حذفها، وهو هنا لحذفها، والانفصال عنه "[٣].

٦- ما جاء على صفة الاستحسان، وذلك في لفظ: (فكان يستحسنه).

وجاءت في الوقف على الاستعاذة عند عدم التسمية في أجزاء السور، فدلالتها الاستحباب لوجه من أوجه الجواز دون الإلزام به، وعبارة ذلك: "وقد كنت أفعل ذلك وقت قراءتي على شيخنا الأستاذ أبي عبد الله القيجاطي رضي الله عنه، فكان يستحسنه"[٤].

٧- ما جاء على صفة الانتصار للوجه المختار وتهوين ما عداه وذلك في لفظ: (هو الحق الذي لا مرية فيه).

ويتضح من استعمال الإمام القيجاطي للّفظ دلالة الانحياز للوجه المختار، وردِّ الوجه المقابل، وقد صاحبه بألفاظ تدل على ذلك، فقد قال فيما يدل على رد الوجه المقابل

---

(١) والأربع الزُّهر يراد بها: أربع سور، وهي: القيامة والمطففين والبلد والهمزة، وقد ورد فيها عن العلماء الخلاف بين تمييزها عن غيرها من سور القرآن، في أحكام البسملة والوصل والسكت، أو التسوية بينها وبين غيرها من سور القرآن في الحكم، وسميت بالزهر، أي: المضيئة المنيرة، وذلك لشهرتها ووضوحها بين أهل هذا الشأن.ينظر: جامع البيان:(١/ ٤٠١). إبراز المعاني:(١/ ٢٣٢).

(٢) شرح الدرر اللوامع للمنتوري: (١/١١٢).

(٣) المصدر السابق:(١/ ٢٠٧).

(٤) المصدر السابق:(١/١٠٠).

(غير جائز)، وقال عن الوجه المختار(واجب)، وقد بني القبول والرد وإطلاق الأحكام عليها على الجانب اللغوي، وكذا القياس القرائي، وجاء ذلك في اختياره ترقيق اللام من لفظ الجلالة في رواية السوسي، إذ قال: "وذكر أبو شامة[1] في شرحه عن بعض شيوخه، جواز التفخيم في ﴿نَرَى ٱللَّهَ جَهۡرَةً﴾ [سورة البقرة:٥٥] ونحوه مع إمالة الراء، قال: وهو أولى من الترقيق؛ وما ذكره غير صحيح، لمخالفته السماع والقياس معًا، وقد تقدم بيان ذلك، ثم ذكر الصواب في ذلك عن بعض شيوخه، قال: وقال لي الشيخ أبو عمرو[2] : الترقيق أولى لأمرين: أحدهما: أن أصل هذه اللام الترقيق، وإنما فخمت للفتح والضم، ولا فتح ولا ضم هنا، فعدنا إلى الأصل. والثاني: اعتبار ذلك بترقيق الراء في الوقف بعد الإمالة، على ما سبق في باب الراءات"[3].

وقال في موضع آخر: "ما ذكره أبو شامة عن شيخه أبي عمرو، هو الحق الذي لا مرية فيه، إلا قوله: "الترقيق أولى"، فليس هنا أولوية، بل الترقيق واجب، والتفخيم غير جائز، لما فيه من إخراج الحرف عن أصل وضعه، لغير سبب يقتضي ذلك فاعلمه، وبالله التوفيق"[4].

---

(١) هو: عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم بن عثمان، يكنى بأبي القاسم، ويعرف بأبي شامة تتلمذ على: السخاوي، وأبي القاسم بن عيسى، وغيرهما، ممن تلقى عنه: شهاب الدين حسين الكفري، والشيخ أحمد اللبان، كان أوحد زمانه، من مؤلفاته: الوجيز في علوم تتعلق بالقرآن العزيز، توفي سنة (٦٦٥هـ). ينظر: معرفة القراء: (٣/١٣٣٤- ١٣٣٦). غاية النهاية: (١/ ٣٣٠، ٣٣١).

(٢) هو: عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري، يكنى بأبي عمرو، ويعرف بابن الحاجب، تتلمذ على: أبي القاسم البوصيري، وإسماعيل بن ياسين، وغيرهما، ممن تلقى عنه: رضي الدين القسرطيني، والموفق ابن أبي العلاء، رزقت كتبه القبول التام لجزالتها وحسنها، من مؤلفاته: مختصر في النحو، توفي سنة (٦٤٦هـ). ينظر: وفيات الأعيان (٣/٢٤٨-٢٥٠). سير أعلام النبلاء (٢٣/٢٦٤-٢٦٦).

(٣) شرح الدرر اللوامع للمنتوري:(٢/ ٦٥٦). ولمطالعة نص أبو شامة، ينظر: إبراز المعاني: (١٩١/٢).

(٤) شرح الدرر اللوامع للمنتوري:(٢/ ٦٥٦، ٦٥٧).

ثانياً: عبارات مضمنة لألفاظ تلامس الوجه المختار، وهي على نوعين:

النوع الأول: إلحاق التوهين بالوجه المقابل للوجه المختار مما يفهم أخذه بالوجه الآخر. وهي كالتالي:

١- ما جاء على وصف عدم القبول للوجه الآخر، وذلك في لفظ: (وهذا ليس بشيء)، و (لا ينبغي أن يُخطَّأ).

-واستعمال الإمام القيجاطي لهذين اللفظين يختلف فلفظ (وهذا ليس بشيء) جاء على سبيل المعارضة والاستدراك على من احتفى بالوجه المقابل، وقد قرنها في معرض نقاشه لوجه تفخيم الراء لورش وصلًا في قوله تعالى: ﴿ذِكۡرَى ٱلدَّارِ﴾ [سورة ص:٤٦] ، ففهم منه اختيار الترقيق، إذ قال: "ذهب بعض الناس أن ورشًا إنما أمال﴿ذِكۡرَى﴾، لأنها ألف تأنيث على حد إمالتها في﴿بُشۡرَىٰ﴾ [سورة آل عمران:١٢٦، وغيرها]، فلا تأثير لكسرة الذال هنا، فلما سقط الألف في ﴿ذِكۡرَى ٱلدَّارِ﴾، بقيت الكسرة في الذال على ما كانت عليه قبل حذف الألف، من عدم التأثير في إمالة فتحة الراء، وترجح هذا عنده بما ذكره الداني في إيجاز البيان، وهذا ليس بشيء، لأن الكسرة إنما لم يكن لها تأثير في إمالة فتحة الراء، إذا كانت الألف موجودة، لأن القصد هنا بالإمالة الألف لا الفتحة قبلها، فإذا سقطت الألف وانفردت الفتحة، صار حكمها كحكم الفتحة المنفردة في قوله تعالى: ﴿لَمَّا سَمِعُواْ ٱلذِّكۡرَ﴾ [سورة القلم:٥١] ولا خلاف في إمالة هذه، وتلك مثلها"(١).

-وأما لفظ (لا ينبغي أن يخطأ) فقد جاء في سياق رد الوجه المقابل، فمع رده لهذا الوجه اعتبره صحيحًا، لكنه فضّل غيره عليه، وقد صحب الاختيار قرينة أخرى في الدلالة عليه، وهي تصريح المنتوري بتلقي الوجه عن شيخه، وجاء ذلك في مسألة تفخيم الراء من قوله تعالى: ﴿حَصِرَتۡ صُدُورُهُمۡ﴾ [سورة النساء:٩٠] إذ قال: "لا ينبغي أن يُخطَّأ من أخذ لورش في: ﴿حَصِرَتۡ صُدُورُهُمۡ﴾ بإخلاص فتحة الراء لأجل الصاد بعدها، لأن المانع البعدي المفصول، من العرب من يعتبره"(٢).

---

(١) شرح الدرر اللوامع للمنتوري:(٢ /٥٠٩، ٥١٠).

(٢) المصدر السابق:(٢ /٥٠٩، ٥١٠)

وقال المنتوري: "وبإمالة فتحة الراء بين بين، قرأت ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ لورش، على جميع من قرأت عليه، وبذلك آخذ"(١).

٢-ما جاء على صفة التخطئة للوجه الآخر، وذلك في لفظ: (خطأ).

وقد جاء هذا اللفظ في رد وجه خالف المعمول به الآن، وذلك في عدم استثناء ﴿يُؤَاخِذُ﴾ [سورة النحل:٦١، وغيرها] وما تصرف منها من حكم مد البدل لورش. فقال: "ولا خلاف في قصر ﴿يُؤَاخِذُ﴾ وما ذكره الشاطبي(٢) وابن بري(٣) من الخلاف فيه عن ورش فخطأ"(٤).

٣- ما جاء على صفة بيان الحكم للوجه الآخر، وذلك في لفظ: (عدم الجواز)، و (لا تصح)، و (ليس بصحيح).

-وقد استعملت ألفاظ (عدم الجواز) في مقابل ما اختاره من الأوجه، وجاءت في مناقشة أوجه أدائية انعقد الإجماع على قبولها، والدلالة في استعمال هذه الألفاظ مرتبطة بالجانب اللغوي.

فمن أمثلته ما جاء في مناقشة وجه المد في حرف المد واللين حال نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها وحذف الهمزة وذلك في قوله تعالى: ﴿عَاداً ٱلأُولَىٰ﴾ [سورة النجم:٥٠] لورش، إذ قال: "واعلم أن ﴿عَاداً ٱلأُولَىٰ﴾ في الوصل، مقصورة لورش، ولا يجوز مدُّها؛ لأنه لما حرك لام التعريف بحركة الهمزة، واعتدّ بها حين أدغم فيها التنوين، صارت الحركة

(١) شرح الدرر اللوامع:(٢/٥٧٧).

(٢) هو: القاسم بن فيره بن خلف بن أحمد الرعيني الشاطبي، يكنى بأبي محمد وبأبي القاسم، تتلمذ على: محمد بن أبي العاص النفزي، وابن هذيل، وغيرهما، ممن تلقى عنه: أبو الحسن السخاوي، والكمال الضرير، وقد سارت الركبان بقصيدتيه حرز الأماني، وعقيلة أتراب القصائد، وحفظهما خلق لا يحصون، توفي سنة (٥٩٠هـ). ينظر: معرفة القراء: (٣/١١١٠- ١١١٥). غاية النهاية: (٢/٢٠- ٢٢).

(٣) هو: علي بن محمد بن علي بن محمد بن الحسين الرباطي، المعروف بابن بري، يكنى بأبي الحسن، تتلمذ على: أحمد بن إبراهيم الغرناطي، وسليمان بن محمد الشريشي، وغيرهما، من مؤلفاته: الدرر اللوامع في مقرأ نافع، توفي سنة (٧٣٠هـ). ينظر: الأعلام للزركلي:(٥/٥). معجم المؤلفين:(٧/٢٢٠، ٢٢١). قراءة الإمام نافع عند المغاربة:(٣/١٠٩-١٣١).

(٤) شرح الدرر اللوامع للمنتوري:(١/٢١٧).

كاللازمة، فسقط المد، إذ لا يمكن أن تُنوى الهمزة، إذ الحركة كاللازمة؛ وإنما تُنوى الهمزة، إذا كانت حركتها الملقاة على ما قبلها عارضة" (١).

-وأما لفظ (لا تصح) فقد جاء في إسقاط وجه الإمالة وصلًا لورش في ﴿ٱلْهُدَىٰٓ إِيتِنَآ﴾ [سورة الأنعام:٧١] بناء على الجانب التوجيهي، وقد أصاب به ما جاء عن الجماعة والمعمول به الآن، فيأتي استعماله لها في رد بعض النصوص التي وردت في الوجه، ويقابلها الاختيار للوجه الآخر، إذ قال: "وأما الألف في قوله: ﴿ٱلْهُدَىٰٓ إِيتِنَآ﴾، فلا تصح الإمالة فيه حال الوصل، وتصح في حال الوقف، لأن الألف الموجودة في الوصل ليست الموقوف عليها، وإنما هي المبدلة من همزة الأصل، وسقطت ألف ﴿ٱلْهُدَىٰٓ﴾، لاجتماعهما، فإذا وقف عليها رجعت الألف فأميلت، فاعلم ذلك وبالله التوفيق"(٢).

-وأما ما جاء من لفظ (ليس بصحيح) فقد جاء عن الإمام القيجاطي في سياقين مختلفين الأول: الرد للوجه المقابل، وهو مما خرج عن إجماع العلماء، وما عليه العمل الآن، وذلك في منع وجه تغليظ اللام المضمومة بعد الصاد أو الطاء أو الظاء أو الضاد الساكنة لورش، إذ قال: "وما حُكي من التفخيم في نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلٌ فَصْلٌ﴾ [سورة الطارق:١٣] و﴿فَضْلُ ٱللَّهِ﴾[سورة البقرة:٦٤،وغيرها] ليس بصحيح"(٣).

الثاني: رد أحد أوجه القراءة المعمول بها من طريق ابن الجزري(٤)، وذلك في تغليظ اللام الساكنة لورش في﴿صَلْصَٰلٍ﴾ [سورة الحجر:٢٦] بناء على أن وجه اختياره الأصح في الرواية والقياس على مسائل الباب في ترقيق اللام الساكنة، إذ قال: "وماحُكي من تفخيمها في﴿صَلْصَٰلٍ﴾ ليس بصحيح"(٥).

---

(١) شرح الدرر اللوامع للمنتوري: (٢١٩/١).

(٢) المصدر السابق: (٢/ ٥٠٨).

(٣) المصدر السابق: (٦١٤/٢).

(٤) وابن الجزري هو: محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف، يكنى بأبي الخير، ويعرف بابن الجزري تتلمذ على: عبد الوهاب بن السلار، وأحمد بن إبراهيم بن الطحان، وغيرهما، ممن تلقى عنه: ابنه أبو بكر أحمد، ومحمد بن أحمد بن الهائم، من مؤلفاته: نشر القراءات العشر، وتحبير التيسير، توفي سنة (٨٣٣هـ). ينظر: غاية النهاية: (٢١٧/٢- ٢٢٠). شذرات الذهب: (٢٩٨/٩، ٢٩٩).

(٥) شرح الدرر اللوامع للمنتوري:(٦١٣/٢).

النوع الثاني: تناول أحد الأوجه بالدفاع عنه وإيراد التعاليل ما يُفهِم أنه الوجه المختار.

وجاء ذلك في مسألة التخيير بين التسمية وتركها عند الابتداء بأجزاء سورة التوبة.

إذ قال: "واعلم أن أجزاء براءة كأجزاء غيرها من السور، وإنما وقع الخلاف بينها وبين غيرها من السور في أولها خاصة، لاتفاق المصاحف العثمانية على ترك كتب البسملة في أولها، وكتبت في أوائل غيرها، فأثبتها أئمة القراء في أوائل السور حيث كتبت، وتركوا إثباتها في أول براءة، لأن الصحابة الذين كتبوا المصاحف الأئمة، وهي المصاحف التي وجهها عثمان إلى الأمصار، خالفوا بين براءة وغيرها من السور، فإثبات البسملة في أول براءة مخالَفةٌ للإجماع، وليس شيء من ذلك في أجزائها، لأنها موافقة لأجزاء غيرها، وقد خير الأئمة من القراء القارئ، في إثبات البسملة وتركها في أوائل الأجزاء، وذلك عامٌّ في الأجزاء كلها"(١).

وأيضًا ما جاء في مسألة ترقيق اللام المفتوحة حال الوقف عليها بالسكون في﴿أَنْ يُوصَلَ﴾ [سورة البقرة:٢٧، وغيرها] لورش، إذ قال: والذي يقتضيه القياس الصحيح ترقيق اللام"(٢).

ففُهم من استدلاله بهذه العلة معنى الاختيار، لأنه قوّى الوجه بها، وإن كان قد قرنت بقرينة أخرى وهي قراءة المنتوري عليه بهذا الوجه، لكن لفظ الإمام القيجاطي بها أقوى في الدلالة.

قال المنتوري: "وأما﴿أَنْ يُوصَلَ﴾ وبابه، فقرأته بالترقيق في الوقف على شيخنا رحمه الله وبه آخذ"(٣).

---

(١) شرح الدرر اللوامع للمنتوري: (١/١٢٣، ١٢٤).

(٢) المصدر السابق: (٢/٦٢٢).

(٣) المصدر السابق:(٢/٦٢٤).

المبحث الثاني

قواعد الاختيار عند الإمام القيجاطي.

يتناول هذا المبحث القواعد التي اعتمدها الإمام القيجاطي في بناء اختياره، ويقصد بها الأسس والمعايير التي اتبعها في تفضيل أحد أوجه الأداء على الآخر، وتأتي هذه القواعد على هيئة علل بيانية مصاحبة للوجه المختار، تلامس جوانب عدة، قد يكون فيما بين بعضها تشابه، من خلاله يمكن أن يستشف المعنى العام الذي يجمعها.

ومن المسلَّم به في مسألة إبراز هذه القواعد عند علماء الاختيار، أنها لاتأتي بالضرورة مصاحبة للوجه المختار، فقد يختار العالم دون الإشارة إليها، وكذا قد تأتي متعددة في المسألة الاختيارية ذاتها، ومن خلال مدارسة المسائل التي لم يتعرض فيها لبيان وجه اختياره، قد تظهر بعض المعالم الظنية، التي تبرز من خلال مناقشة العلماء للمسألة وحججهم حولها، وبيانها يأتي في محله.

والناظر في بعض المعايير التي انتهجها الإمام القيجاطي في اختياره، يجد بينها وبين الضوابط العامة لصحة قبول القراءة ترابطًا، كمراعاة موافقة الرسم العثماني، وكذا قواعد اللغة العربية، فما وجه استعمالها هنا، لاسيما وأن اختياراته في تفضيل أحد أحرف القراءة، أي قد خضع اختيار الأحرف الأدائية بالمقابلة بناء على هذه المعايير، واستخلصت من القراءات ما يشابهها في الأغلب.

ويمكن بيان ذلك بأن من الأوجه ما هو فصيح ومنه ما هو أفصح، ومنه ما يكون نادر الاستعمال في اللغة، وكذا من الأوجه ما يأتي موافقًا لصريح الخط العثماني ومنه ما يحتمله الخط، فلذا تمايز بعضها عن بعض وفق تلك المعايير، وغيرها من المعايير الخارجة عن هذه القواعد.

ومن خلال النظر في اختيارات الإمام القيجاطي يمكن بيانها على النحو التالي:

أولًا: ما بني على مراعاة الرواية:

لا شك في أن الاختيار بناء على جانب الرواية يعد من أمتن الركائز، إذ يجلي معنى الاقتداء، وإن كانت جميع الأوجه الصحيحة المقروء بها مندرجة تحت هذا الجانب، بل

إن أحد شروط قبول القراءة مرتبط بثبوت الرواية مع صحة السند، إلا أن التفضيل بناء على هذا الجانب في بعض أحواله يكسبه مزية، وذلك كأن يرد ثبوت النص أو الرواية المباشرة للوجه عن القارئ، أو الراوي أو أحد الطرق عنهم، ولاريب أن ذلك يعد دليلًا قاطعًا، وحجة متينة، بخلاف ما لو كان تحكيم الاختيار قد قوبل بالقياس بناء على أصل القارئ ونحوه. وتأتي متمثلة فيما يلي:

١- التلقي والمشافهة عن الشيوخ.

وذلك بأن يوجه اختياره بناء على تلقي الوجه عن أكثر شيوخه، أو عن كلهم، أو يبين اختصاص مشايخه بالإقراء بهذا الوجه، فمعناه أن القاعدة مرتبطة بالسماع المباشر.

ومثال ذلك ما جاء في الاقتصار على اللفظ المختار من ألفاظ الاستعاذة، إذ قال: "وبذلك قرأت على أكثر من قرأت عليه"(١).

ومن الأمثلة أيضًا ما أبانه الإمام القيجاطي عن مشايخه ومن كان قبلهم من الاختصاص بالإقراء بوجه إمالة الألف بين بين في قوله تعالى : ﴿مَرْضَاتِي﴾ [سورة الممتحنة: ١]و﴿مَرْضَاتِ ٱللَّهِ﴾ [سورة البقرة: ٢٠٧ ،وغيرها] قياسًا على أصل مذهب ورش في إمالة ذوات الياء بين بين إذ قال: "وقد أخذ شيوخنا، ومن كان قبلهم من الشيوخ المتأخرين، بإمالة﴿مَرْضَاتِي﴾و﴿مَرْضَاتِ ٱللَّهِ﴾ وما كان من لفظهما لورش لدخولهما في عموم الرواية الثابتة عنه بإمالة ذوات الياء، ولم يذكر أحد المتقدمين إمالتها لورش على الخصوص، بل نص الداني في كثير من تصانيفه على أن فتحها لورش إجماع، غير أن ذلك فيما لم يمله ورش من الأسماء الثلاثية التي من ذوات الواو، فترك الشيوخ قوله، وأمالوها لأنها قد انقلبت بالزيادة إلى ذوات الياء وقد دخلت عندهم في عموم الرواية المتقدم ذكرها"(٢).

---

(١) شرح الدرر اللوامع للمنتوري:(٩٤/١).

(٢) المصدر السابق: (٦٤٤/٢).

٣- مجيء الرواية عن الراوي بذكر الوجه المختار.

وذلك بأن يوجه اختياره بناء على أن الوجه المختار قد ورد ذكره عن الراوي، وذلك كأن يرد النص بذلك عنه عن طريق تلاميذه، أو أن يكون ظاهر الرواية عن الراوي يفيد الوجه المختار.

ومثال ذلك ما جاء في اختيار القصر في حرف المد واللين المغير ما بعده بالتسهيل بين بين في قوله تعالى: ﴿آلِئْ﴾ [سورة الأحزاب: ٤، وغيرها] لورش، إذ قال: "واختياري القصر، لأن الرواية جاءت عنه بذلك، وللزوم التسهيل في الوصل والوقف"(١).

ومثال ذلك أيضًا ما جاء في اختيار إشباع مد البدل لورش من طريق الداني، فقال الإمام القيجاطي مجيبًا عن استفهام المنتوري حول الأخذ بالإشباع من طريق الداني مع إنكاره له: "روى لنا الداني المد عن ورش، وظاهره الإشباع، وتأوله بزيادة، قال في بعض كتبه: يسيرة، وقال في آخر: متوسطة، على مذهبه في التحقيق، فنحن نأخذ بروايته لا بتأويله، لأن تأويله إخراج للرواية عن ظاهرها، ومخالف لما حملها عليه غيره من المصنفين "(٢).

وقال في موضع آخر: "واعلم أن الهمزات إذا تقدمت على حروف المد....، فإن شيوخ المصريين الآخذين برواية أبي يعقوب(٣) جاءت الرواية عنهم نصًّا وأداءً بمد هذا النوع، فاختلف المتأخرون في قبول الرواية وحملها على ظاهرها، وفي تأويلها لمخالفتها لسائر أئمة القراء إذ لم يأت ذلك عن أحد منهم، فالذي عليه جمهور المتأخرين حمل الرواية على ظاهرها"(٤).

---

(١) شرح الدرر اللوامع للمنتوري: (١/١٨٦).

(٢) المصدر السابق: (١/٢٠١).

(٣) هو: يوسف بن عمرو بن يسار المدني الأزرق، يكنى بأبي يعقوب، تتلمذ على: ورش، ومعلى ابن دحية، وغيرهما، ممن تلقى عنه: مواس بن سهل المعافري، ومحمد بن سعد الأنماطي، كان ثقة محققا ضابطا، توفي في حدود سنة (٢٤٠هـ). ينظر: معرفة القراء :(١/٣٧٣، ٣٧٤). غاية النهاية:(٢/٣٤٩).

(٤) شرح الدرر اللوامع للمنتوري:(١/١٩٩).

٣- اتفاق الرواة عن القارئ في الأخذ بالوجه.

وذلك بأن يوجه اختياره بناء على أن الوجه المختار قد روي عن الراوي الآخر للقارئ، أي قد اجتمعوا في روايته عنه، فيرجحه في الاستعمال عن الوجه الذي لم يتفق معه غيره. وجاء ذلك في اختيار تسهيل الهمزة الثانية بين بين من المفتوحتين من كلمة لورش إذ اتفق معه قالون على وجه التسهيل بين بين، قال المنتوري ناقلًا استدلال شيخه بذلك: "وكان رحمه الله يحتج لذلك، بأن التسهيل قد اتفق معه قالون على روايته عن نافع، وأكثر رواة ورش عليه، وأن رواية المصريين في ذلك أتت بالمد، فحملها قوم على البدل، وآخرون على التسهيل، وأن البدل ليس على وجه سائغ في العربية، ويؤدي في أكثر المواضع إلى اجتماع ساكنين، على غير شرطيهما"[١] ثم نقل قول الإمام القيجاطي إذ قال: "فالأخذ له بشيء متفق على روايته، سائغ في العربية، وهو التسهيل، أولى "[٢] .

٤- اتفاق أكثر الطرق عن الراوي في الأخذ بالوجه.

وذلك بأن يعمد إلى الاختيار بناء على مجيء الوجه المختار عن أكثر تلاميذ الراوي.

ومثال ذلك ما جاء في اختيار تسهيل الهمزة الثانية بين بين من المتفقتين في الحركة من كلمتين لورش

أكثر رواة ورش، وأن رواية المصريين في ذلك أتت بالمد، فحملها قوم على البدل، وآخرون على التسهيل، وأن البدل ليس على وجه سائغ في العربية، ويؤدي – في أكثر المواضع – إلى اجتماع ساكنين، على غير شرطيهما"[٣] ثم نقل قول الإمام القيجاطي إذ قال: "فالأخذ له بشيء متفق على روايته، سائغ في العربية- وهو التسهيل- أولى"[٤].

وكذا في مسألة اختيار تسهيل الهمزة الثانية بين بين من المفتوحتين من كلمة لورش الآنف ذكرها، فقد استدل إلى جوار اتفاق الرواة عن القارئ في الأخذ بالوجه، باتفاق أكثر

---

(١) شرح الدرر اللوامع للمنتوري: (٢٥٩/١).

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق: (٣٠٢/١).

(٤) المصدر السابق.

طرق ورش بالأخذ بالوجه، فقال المنتوري عن استدلال شيخه في ذلك: "وكان رحمه الله يحتج لذلك، بأن التسهيل قد اتفق معه قالون على روايته عن نافع، وأكثر رواة ورش عليه، وأن رواية المصريين في ذلك أتت بالمد، فحملها قوم على البدل، وآخرون على التسهيل، وأن البدل ليس على وجه سائغ في العربية، ويؤدي في أكثر المواضع إلى اجتماع ساكنين، على غير شرطيهما"(١).

٥-ما جاء على مذاهب القراء.

وذلك بأن يعمد إلى الاختيار بناء على مطابقة الوجه المختار للراوي بمذاهب القراء. ويأتي على صورتين: الأولى: أن تكون المطابقة بناء على الأساس اللغوي، وذلك بأن يكون الاستعمال للوجه متنازعًا حوله في اللغة لعلةٍ ما، فيقابله بمذاهب القراء في مواضع أخرى، من باب التعليل والإبانة.

ومثاله ما جاء عن الإمام القيجاطي في الأخذ بوجه الإسكان في الياء من قوله تعالى: ﴿وَمَحْيَايَ﴾ [سورة الأنعام:١٦٢] لورش.

فقال درءًا للنزاع حول عدم جواز استعماله في اللغة: "وقرأ ابن كثير في رواية البزي: ﴿هَلْ تَرَبَّصُونَ﴾ [سورة التوبة:٥٢] بتشديد التاء، وقرأ حمزة: ﴿ فَمَا ٱسْطَٰعُوا۟ ﴾ [سورة الكهف:٩٧] بتشديد الطاء، فجمعا معًا في قراءتيهما بين ساكنين، وليس الأول حرف مد ولين"(٢).

الثانية: أن يصطفي الوجه بناء على مذهب علماء القراءة، أو ما جاء منصوصًا عن قارئ من القراء بإبانة المذهب عندهم، وذلك في الحكم على موضع معين.

ومثال ذلك ما جاء في اختياره الفتح حال الوقف في قوله تعالى: ﴿تَتْرَا﴾ [سورة المؤمنون:٤٤] لأبي عمرو البصري، فقال مستدلًا بمذهب القراء في الحكم على هذه الألف: "وقف أبي عمرو على ﴿تَتْرَا﴾ بالألف من غير إمالة هو مذهب القراء، لأن الألف

(١) شرح الدرر اللوامع: (٢٥٩/١).

(٢) المصدر السابق:(٧٤٤/٢).

عندهم هي ألف التنوين، ومذهب سيبويه(١) أن الألف للإلحاق مثل: (ذِفْرَى) و(ذفرىً) و(مِعْزَى) و(معزىً)، فـ﴿تَتْرَا﴾ على مذهب سيبويه مُلْحق بِـ (جَعفَر)، والاختيار مذهب القراء، لأنه كتب بالألف في جميع المصاحف، فدل على أنه بدل من التنوين، وهو مصدر، وإنما كثر الألف للإلحاق في الأسماء، لا في المصادر"(٢).

ثانياً: ما بني على مراعاة الرسم العثماني:

راعى الإمام القيجاطي في بناء اختياره جانبَ الرسم العثماني، ويعد ركيزة أساسية في إخضاع عملية التفضيل على أساسه، لاسيما أن العلماء قد اعتمدوه في قبول القراءة الصحيحة، والملاحظ أن الإمام القيجاطي لم يشر إليه إلا في موضعين، أحدهما جاء على سبيل التقوية لعلة أخرى.

ومثاله ما جاء في اختيار الفتح حال الوقف في قوله تعالى: ﴿تَتْرَا﴾ [سورة المؤمنون:٤٤] لأبي عمرو البصري، وقد سبقت الإشارة إلى أنه اعتمد مذهب القراء في التفضيل، وقد اعتمد كذلك على رسم المصحف، فجاء بها مساندة للعلة الأولى فقال: "والاختيار مذهب القراء، لأنه كتب بالألف في جميع المصاحف، فدل على أنه بدل من التنوين، وهو مصدر، وإنما كثر الألف للإلحاق في الأسماء، لا في المصادر"(٣).

وجاء أيضًا في اختياره الإشارة بالإشمام في قوله تعالى: ﴿لَا تَأْمَنَّا﴾ [سورة يوسف:١١] إذ قال: "والروم والإشمام في ﴿لَا تَأْمَنَّا﴾ جائزان، والأولى الإشمام لموافقته الخط"(٤).

ثالثاً: ما بني على مراعاة اللغة العربية:

---

(١) هو: عمرو بن عثمان بن قنبر، يكنى بأبي بشر، ويلقب بسيبويه تتلمذ على: الخليل بن أحمد، وعيسى بن عمر، وغيرهما، ممن تلقى عنه: أبو الخطاب، وغيره، كان أعلم المتقدمين والمتأخرين بالنحو، مؤلفاته: كتاب سيبويه في النحو، توفي سنة (١٨٠هـ). ينظر: إنباه الرواة:(٢/٣٤٦-٣٦٠). وفيات الأعيان:(٣/٤٦٣-٤٦٥).

(٢) شرح الدرر اللوامع للمنتوري:(٢/٦٥٢، ٦٥٣)

(٣) المصدر السابق:(٢/ ٦٥٣).

(٤) المصدر السابق:(٢/٨١٦).

لا شك في أن علماء الأداء قد أولوا اهتمامًا بمراعاة جوانب اللغة العربية في انتقاء اختيارهم، لاسيما وأنه شرط من شروط قبول القراءة، وذلك بأن تكون موافقة للغة العربية ولو بوجه، فلذا كانت مراعاة هذا الجانب مهمة في عملية التفضيل على بنائه، وفق الأوجه الصحيحة الواردة عن القراء، وقد أظهر الإمام القيجاطي عناية بالغة به، فأغلب تعليلاته للمسائل مقرونة بالجانب اللغوي على اختلاف اتجاهاته، وإن قدم معه جانبًا آخر في المسألة نفسها.

والملاحظ من استعمال الإمام القيجاطي له أنه قد نحى به في بعض مواضعه نحو اختياراتٍ تُخرجه عن المقروء به الآن، إما أن يوافق بها طريقًا خارج الطرق المعمول بها، أو يختار وفقًا لقواعد اللغة بعض الأوجه الخارجة عن عمل العلماء، وُمعتَمدُه في ذلك ضوابط اللغة وأقيستها، وقد يعتذر له بأن مراده فيها الخروج عن الخلاف النحوي المطابق للوجه، والإسهام في تجويد بعض الأحرف بما يتوافق مع الأصح في اللغة، إلا أن العمل بها في الرواية مُتعذِّرٌ مردود، بل لا يجوز تحكيم القراءة بالزيادة في الوجه ولا النقصان فيه بناء على مجريات اللغة، خصوصًا إن كان الوجه لم يرد في الرواية عن طرق صحيحة يستحسنها علماء الأداء، فضلًا عن أن القرآن الكريم بقراءاته المتواترة أصل لبناء قواعد النحو، وعليه يُقاس. ويأتي بيانها فيما يلي:

١- الثابت في كلام العرب.

وذلك بأن يوجه اختياره بناء على ثبوته عند العرب كونه حكي عنهم، أو جاء في أشعارهم.

ويأتي ذلك على حالتين: الأولى: أن يستدل بها على وجه مقروء به الآن، فيختاره وفقًا لثبوته في كلام العرب.

وجاء ذلك في اختيار التسهيل بين بين في همزة الوصل المقترنة بلام التعريف الداخلة عليها همزة الاستفهام في نحو: ﴿ ءَآلذَّكَرَيۡنِ ﴾[سورة الأنعام:١٤٣-١٤٤]، قال

المنتوري ناقلًا استدلال شيخه بذلك: "وكان يحتج للتسهيل بأنه الثابت في كلام العرب، والجاري على أصول القراءات"(١).

الثانية: أن يستحب إضافة وجه السكت لبعض الأوجه وذلك للاحتراز من مخالفتها لقواعد اللغة، ويستدل على ذلك بكون ما جنح إليه موافق لكلام العرب، وقد تعددت مواضعه.

ومن أمثلة ذلك أخذه بالسكت على هاءات السكت الثابتة في المصحف حال وصلها بما بعدها، إذ قال: "واختياري في هاءات السكت الثابتة في المصحف، إذا أردت وصلها، أن تسكت عليها سكتة لطيفة، إشعارًا بأن الموضع موضع وقف، وأن هذه الهاء لا تثبت إلا في الوقف؛ ولا تصلها من غير سكت، فتكون قد أثبتها في الوصل، ولم يسمع من كلام العرب إثباتها في الوصل، ومن شرط القراءة أن تكون موافقة لكلام العرب"(٢).

٣- موافقته لأحد علماء اللغة.

وذلك بأن يوجه اختياره بناءً على مقابلته بما جاء عن عالم من علماء اللغة، بمعنى أن الاختيار مبنيٌّ على توجيهات متعلقة بقواعد نحوية، فيذكر الإمام القيجاطي أنها منصوصة عند العالم، ولا يعني ذلك أنه قد تفرد بذكرها دون غيره من علماء النحو، لكن المقصود أن الإمام القيجاطي احتفى بما نص عليه واتبع مذهبه في بعض المسائل.

وقد صرح الإمام القيجاطي في بعض تعليلاته بما جاء عن سيبويه، وعرَّج في إحداها على ما جاء عن يونس(٣).

وقد يأتي ذلك في مقابل الوجه المختار ليدعِّم قوله، فيبين أن سيبويه منع فيها الوجه المقابل، على سبيل التقوية لاختياره، أو كحجة مباشرة للاختيار، وفي الأغلب تصاحب

---

(١) شرح الدرر اللوامع :(٣٢٤/١).

(٢) المصدر السابق:(٣٦٧/١).

(٣) هو: يونس بن حبيب الضبي، يكنى بأبي عبد الرحمن، تتلمذ على: أبان بن يزيد العطار، وحماد ابن سلمة، وغيرهما، ممن تلقى عنه: الكسائي، وسيبويه، له تواليف في القرآن واللغات، توفي سنة (١٨٢هـ). ينظر: طبقات النحويين واللغويين:(٥١-٥٣). سير أعلام النبلاء:(١٩١/٨، ١٩٢).

غيرها من العلل.

ومن أمثلة ذلك ما جاء في تعليل اختياره لنقل حركة الهمزة إلى الواو قبلها وحذفها، في قوله تعالى: ﴿بِالسُّوٓءِ إِلَّا﴾ [سورة يوسف:٥٣] لقالون، فأبان وجهها في اللغة، واستند على ذلك بالتصريح على أن هذه القاعدة في اللغة نص عليها سيبويه، وكذا أضاف حجة اختياره للوجه الآخر وهو إبدال الهمزة الأولى واوًا وإدغامها في الواو قبلها، وأبان وجهها في اللغة، واستدل على أن هذه القاعدة في اللغة نص عليها يونس، إذ قال معللًا: "....ووجه من أخذ في قوله تعالى ﴿بِالسُّوٓءِ إِلَّا﴾ بالنقل لقالون أنه جار على أصل التسهيل، وذلك أن الهمزة إذا كان قبلها واو ساكن أصلي، فإن تسهيلها بنقل الحركة إليه، نص على ذلك سيبويه، ووجه من أخذ فيه بالإبدال والإدغام، أنه أجرى فيه الأصلي مجرى الزائد نص عليه يونس، ولم يجز عند الآخذين بهذين الوجهين تسهيلها بين بين، لأنهم لو فعلوا ذلك لقربوها من الياء الساكنة وقبلها واو ساكنة، فيؤدي ذلك إلى شبه التقاء ساكنين، ولم يكرهوا ذلك فيما قبله ألف، نحو: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمْ﴾ [سورة البقرة:٣٠] لأصالة الألف وقوة المد الذي فيها، ولأنها لا تقبل الحركة، لأنها لو حركت لتحولت إلى حرف آخر"(١).

ومثال ذلك أيضًا ما جاء في أخذه إبدال الهمزة الثانية ياء خالصة في قوله تعالى: ﴿أَيِّمَّةَ﴾ [سورة التوبة:١٢، وغيرها] لنافع وابن كثير وأبي عمرو البصري من طريق الداني فقد أسند إلى حجة اختياره حجة منع الوجه المقابل وهو التسهيل بين بين عند سيبويه، على سبيل التقوية فقال: "نصوص المتقدمين من القراء في﴿أَيِّمَّةَ﴾ محتملة، فينبغي أن تحمل على الإبدال كما حملها كثير من المتأخرين، لأن سيبويه منع فيها التسهيل بين بين "(٢).

٣- السائغ في اللغة.

وذلك بأن يوجه اختياره بناء على الجائز استعماله في العربية، وتأتي هذه العلة إلى

---

(١) شرح الدرر اللوامع للمنتوري:(٢٩٩/١).

(٢) المصدر السابق :(٢٨٠/١، ٢٨١).

جوار غيرها من العلل.

ومن أمثلة ذلك ما جاء في اختيار تسهيل الهمزة الثانية بين بين من المفتوحتين من كلمة لورش، قال المنتوري ناقلًا استدلال شيخه بذلك: "وكان رحمه الله يحتج لذلك، بأن التسهيل قد اتفق معه قالون على روايته عن نافع، وأكثر رواة ورش عليه، وأن رواية المصريين في ذلك أتت بالمد، فحملها قوم على البدل، وآخرون على التسهيل، وأن البدل ليس على وجه سائغ في العربية، ويؤدي في أكثر المواضع إلى اجتماع ساكنين، على غير شرطيهما"(١) ثم نقل قول الإمام القيجاطي إذ قال: "فالأخذ له بشيء متفق على روايته، سائغ في العربية، وهو التسهيل، أولى "(٢) .

ومثال ذلك أيضًا ما جاء في اختيار تسهيل الهمزة بين بين في قوله تعالى: ﴿أَرَيْتَ﴾ [سورة الكهف:٦٣، وغيرها] و﴿هَـٰأَنتُمْ﴾ [سورة آل عمران:٦٦، وغيرها] لورش، قال المنتوري ناقلًا استدلال شيخه بذلك:" وكان رحمه الله يحتج للتسهيل بأنه الوجه السائغ في العربية، والجاري على أصول القراءات، وأن البدل يؤدي إلى التقاء الساكنين على غير شرطيهما، مع أن النص عن ورش ليس بصريح من طريق المصريين، بل يحتمل التسهيل"(٣).

٤-الاحتجاج بعلوم اللغة.

وذلك بأن يعمد إلى الاختيار بناء على استحسان جانب من جوانب توجيه القراءة المتعلق بعلوم اللغة، أو يوجهها لغويًّا ويختار الوجه على أساس توجيهه لها، والذي يظهر في استعمال الإمام القيجاطي تناول ضربين من ضروب التوجيه في مسائله، وهما التوجيه الصرفي، والتوجيه الصوتي.

فمن أمثلة التوجيه الصرفي ما جاء في اختيار الفتح حال الوقف في قوله تعالى: ﴿تَتْرَا﴾ [سورة المؤمنون:٤٤] لأبي عمرو البصري، فقال موجهًا حكم الألف عند القراء:

---

(١) شرح الدرر اللوامع: (٢٥٩/١).

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق: (٨٢٠/٢).

"وقف أبي عمرو على ﴿تَتۡرَآۖ﴾ بالألف من غير إمالة هو مذهب القراء، لأن الألف عندهم هي ألف التنوين، ومذهب سيبويه أن الألف للإلحاق مثل: (ذِفْرَى) و(ذفرًى) و(مِعْزَى) و(معزًى)، فـ﴿تَتۡرَآۖ﴾ على مذهب سيبويه مُلْحق بِـ (جَعفَر)، والاختيار مذهب القراء، لأنه كتب بالألف في جميع المصاحف، فدل على أنه بدل من التنوين، وهو مصدر، وإنما كثر الألف للإلحاق في الأسماء، لا في المصادر"(١).

وأما التوجيه الصوتي فمن أمثلته ما جاء في اختيار قصر مد البدل حال نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها وحذف الهمزة وذلك في قوله تعالى: ﴿عَادًا ٱلۡأُولَىٰ﴾ [سورة النجم: ٥٠] لورش، حيث قال: "واعلم أن ﴿عَادًا ٱلۡأُولَىٰ﴾ في الوصل، مقصورة لورش، ولا يجوز مدها؛ لأنه لما حرك لام التعريف بحركة الهمزة، واعتد بها حين أدغم فيها التنوين، صارت الحركة كاللازمة، فسقط المد، إذ لا يمكن أن تُنوى الهمزة، إذ الحركة كاللازمة؛ وإنما تُنوى الهمزة، إذا كانت حركتها الملقاة على ما قبلها عارضة " (٢).

رابعاً: ما بُني على اتباع ما جاء عن بعض علماء القراءات:

راعى الإمام القيجاطي في بناء اختياره ما جاء عن علماء القراءات، ويقصد بها أن يعمد إلى الاختيار بناء على ما جاء عن جمهور العلماء في الأخذ بالوجه، أو أن يخص ذكر عالم من العلماء بأنه نص على الأخذ بهذا الوجه.

ويستشف من هذه القاعدة أنها مبنية على استقراء ما جاء منصوصًا في كتب العلماء، واصطفاء ما أجمع عليه أغلبهم، أو جماعة منهم، أو عالم من العلماء معتبر بمذهبه عند صاحب الاختيار، أو معتبر بمذهبه عند علماء الأداء.

وقد جاء استعمال الإمام القيجاطي في موضعين من حججه لفظُ (جمهور المتأخرين)، لكنه لم يحدد الحقبة الزمنية لمراده، وبتتبع المسائل الواردة في هذا الشأن، يظهر في استعمالها أنها مصاحبة للمسائل التي يخالف فيها مذهب الداني ويختار في طريقه غير

(١) شرح الدرر اللوامع للمنتوري: (٢/٦٥٢، ٦٥٣).

(٢) المصدر السابق: (١/٢١٩).

المعهود عن مذهبه، وتأتي في مقابل ما إذا كانت نصوص المتقدمين من القراء، أو ما جاء عن الطرق في رواية من الروايات تحتمل الأوجه المقصودة، فيُحكِّم اختياره بهذه العلة. **ويمكن بيانها على النحو التالي:**

١-ما جاء عن جمهور العلماء.

ومثاله ما جاء عن الإمام القيجاطي في تقديم اختيار استثناء ﴿يُؤَاخِذُ﴾ [سورة النحل:٦١، وغيرها] وما تصرف منها من حكم مد البدل لورش. فقال: "ولا خلاف في قصر ﴿يُؤَاخِذُ﴾ وما ذكره الشاطبي وابن بري من الخلاف فيه عن ورش فخطأ"(١).

وأيضًا ما جاء في مسألة الأخذ بإبدال الهمزة الثانية ياء خالصة في قوله تعالى: ﴿أَيِمَّةَ﴾ [سورة التوبة:١٢، وغيرها] لنافع وابن كثير وأبي عمرو البصري من طريق الداني قال المنتوري ناقلًا استدلال شيخه بذلك: "وكان شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي رضي الله عنه يأخذ من طريق الداني في ﴿أَيِمَّةَ﴾ لنافع وابن كثير وأبي عمرو بياء خالصة، وبذلك قرأت عليه، وبه آخذ، وقلت له: تأخذ في مذهب أهل التخفيف من طريق الداني بالإبدال وهو قد نص على التسهيل بين بين وأخبر أنه مذهب القراء؟، فقال لي: نصوص المتقدمين من القراء في ﴿أَيِمَّةَ﴾ محتملة، فينبغي أن تحمل على الإبدال كما حملها كثير من المتأخرين، لأن سيبويه منع فيها التسهيل بين بين"(٢).

٢-ما جاء عن عالم من علماء القراءات المعتبرين.

وقد خص الإمام القيجاطي أبا الحسن بن غلبون(٣) بذلك.

---

(١) شرح الدرر اللوامع للمنتوري:(٢١٧/١). ولمطالعة نص الشاطبي، ينظر: الشاطبية، البيت رقم:(١٧٤). ونص ابن بري، ينظر: الدرر اللوامع، البيت رقم: (٧٩).

(٢) شرح الدرر اللوامع: (١/ ٢٨٠، ٢٨١).

(٣) هو: طاهر بن عبد المنعم بن عبيد الله بن غلبون، يكنى بأبي الحسن، تتلمذ على: والده، ومحمد بن يوسف بن نهار، وغيرهما، ممن تلقى عنه: أبو عمرو الداني، وإبراهيم بن ثابت الإقليسي، لم ير في وقته مثله في فهمه وعلمه فضله، من مؤلفاته: التذكرة في القراءات الثمان، توفي سنة (٣٩٩هـ). ينظر: معرفة القراء: (٦٩٨/٢، ٦٩٩). غاية النهاية: (٣٠٧/١، ٣٠٨).

ومثال ذلك ما جاء في اختيار التسهيل بين بين في قوله تعالى: ﴿أَرَءَيْتَ﴾ [سورة الكهف:٦٣، وغيرها] و﴿هَآنتُمْ﴾ [سورة آل عمران:٦٦، وغيرها] لورش، قال المنتوري ناقلًا استدلال شيخه بذلك: "وكان رحمه الله يحتج للتسهيل بأنه الوجه السائغ في العربية، والجاري على أصول القراءات، وأن البدل يؤدي إلى التقاء الساكنين على غير شرطيهما، مع أن النص عن ورش ليس بصريح من طريق المصريين، بل يحتمل التسهيل"(١) ثم ذكر قول الإمام القيجاطي إذ قال: "وعلى ذلك حمله أبو الحسن ابن غلبون"(٢).

وأيضًا ما جاء في اختيار تعيين موضع الإشارة بالإشمام وهو بعد سكون النون الأولى وقبل تمام الإدغام في قوله تعالى: ﴿لَا تَأۡمَنَّا﴾ [سورة يوسف:١١] فقال: "وقد نص عليه ابن غلبون في التذكرة، فتأمله"(٣).

خامساً: تعذُّر النص الصريح عن المتقدمين من القراء:

ويقصد بها أن يعمد إلى الاختيار بناء على عدم ورود النص الصريح في الوجه المختار عن القراء، فيقبله بناء على عدم إفصاحهم عنه.

وجاء ذلك في تعليله لأحد الأوجه التي أخذ بها في قوله تعالى: ﴿بِالسُّوٓءِ إِلَّا﴾ [سورة يوسف:٥٣] لقالون، وهو وجه نقل حركة الهمزة إلى الواو قبلها وحذفها، إذ اعتمدها إلى جوار حجة أخرى وهي التصريح بنص سيبويه السابق ذكرها، قال المنتوري ناقلًا استدلال شيخه بذلك: "كان شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي رضي الله عنه، يأخذ في ذلك بنقل حركة الهمزة إلى الواو قبلها، وبالإبدال والإدغام، وبهما قرأت عليه، وبهما آخذ؛ ولا

---

(١) شرح الدرر اللوامع:(٢/٨٢٠).

(٢) شرح الدرر اللوامع:(٢/٨٢٠). ولمطالعة نص أبو الحسن بن غلبون، ينظر: التذكرة:(٢/ ٢٨٩، ٣٢٣).

(٣) شرح الدرر اللوامع للمنتوري:(٢/٨٠١). ولمطالعة نص أبو الحسن بن غلبون، ينظر: التذكرة:(٢/ ٣٧٨).

يجيز الأخذ بالتسهيل بين بين ويقول إنه لحن، ويحتج لجواز النقل، بأنه لا يوجد نص صريح عن المتقدمين من القراء في ذلك"[١].

سادساً: ما بُني على القياس:

تطرق بعض العلماء في اختياراتهم إلى جانب القياس، لكنه من القواعد المتنازع فيها، لاسيما إن استعمل في غير ما ارتضاه علماء الأداء ،إذ إن العلماء قد ضيَّقوا دائرة استعماله، فجعلوه فيما لم يرد فيه النص، فيقاس على أمثاله من الأصول الواردة في الباب.

ونصوص العلماء في مسألة قبول القياس متوافرة، ولعل الإشارة إلى ما جاء عن الداني يوجِز المقال، إذ قال في الحديث عن كثير من أحكام الراءات واللامات إن: "النص فيه معدوم عن الأئمة، وإنما بينا ذلك وشرحناه، ولخصنا جليه وخفيه، قياسًا على الأصول التي ورد النص فيها، وحملًا عليها، لحاجتنا إليه، واضطرارنا إلى معرفة حقيقته، والقياس على الأصول وحمل الفروع عليها، سائغ في سائر الأحكام وغيرها عند الجميع، وقد أذن الله عزوجل بذلك في قوله : ﴿لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسۡتَنۢبِطُونَهُۥ مِنۡهُمۡ﴾ [سورة النساء: ٨٣]، ولا يلتفت إلى من غلط، وبعد إدراك تمييز ذلك عن فهمه، من منتحلي القراءات، فأنكر ما حددناه وبيناه، وحكمنا عليه بالقياس الصحيح، والاستنباط الواضح، لعدم وجود أكثر ذلك مصنفًا في كتب من تقدم من علمائنا، ومن تأخر من مشايخنا، إذ ذلك غير لازم في ذلك، ولا قادح فيه لما بيناه"[٢].

ثم إن العلماء منعوا القياس المطلق، المُعتمِد على الدراية دون الرواية، وشددوا في منعه[٣]، قال الداني في ذلك: "وأئمة القراءة لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة، والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر، والأصح في النقل،

---

(١) شرح الدرر اللوامع:(١/٢٩٨).

(٢) ذكره المنتوري في شرح الدرر اللوامع:(٢/ ٦٣٦، ٦٣٧) نقلا عن كتاب الإبانة للداني.

(٣) ينظر: النشر:(٢/٦٠، ٦٣).

والرواية إذا ثبتت لا يردها قياس عربية ولا فشو لغة؛ لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها"(١).

والملاحظ في استعمال الإمام القيجاطي لجانب القياس، في بعض مواضعه يخرجه عن المقروء به الآن، وذلك نتيجة تحكيمه لقواعد اللغة، وقد أشير إلى جزء من ذلك في مقدمة ما بني على قواعد اللغة السابق ذكرها.

وقد ورد عنه القياس المردود في مسألة ترقيق اللام من لفظ الجلالة إذا سبقت براء مرققة لورش، وصرح برده ابن الجزري(٢)، على الرغم من أن الإمام القيجاطي قد ورد عنه ضابط القياس الصحيح عند العلماء فقال في بيانه: "إن اللفظ القرآني إذا ورد فيه قراءة صحيحة، ثابتة عن الأئمة الذين يلزمنا قبول قولهم، والأخذ بروايتهم، فلا يجوز لنا أن نترك ما رووه لغيره، مما لم يثبت عنهم، وإن كان في أعلى درجات الفصاحة، وعلى أتم وجوه المقاييس"(٣).

ويمكن بيان أحوال القياس عند الإمام القيجاطي، على النحو التالي:

١-القياس على النظائر من مسائل الباب.

وذلك بأن يوجه اختياره للوجه بناء على قياس الوجه بما يقابله من قواعد مذاهب القراء، أو أحد الرواة في الباب، أي تكون المقابلة في المذهب ذاته للقارئ أو الراوي المنصوص على اختياره، وإن كان الاختيار لجميع القراء فيقابله بمذهبهم في غيره، وهي أكثر الأحوال التي تطرق لها في مسائله.

ومن الأمثلة على ذلك ما جاء في قياس﴿ءَآلَـٰنَ﴾ [سورة يونس:٥١، ٩١] المستفهَم بها حال تسهيل همزة الوصل بين بين لورش، على حكم ﴿ءَآلَـٰنَ﴾ [سورة البقرة:٧١، وغيرها] غير المستفهَم بها، وذلك في عدم استثنائها من حكم مد البدل، قال المنتوري ناقلًا ذلك عن شيخه: "وإذا أخذ له بالتسهيل بين بين، فتمد الألف التي بعد اللام مقدار ألفين، كما

---

(١) جامع البيان:(٢/ ٨٦٠).

(٢) ينظر: النشر:(٦٣/٢).

(٣) شرح الدرر اللوامع للمنتوري:(٦٣٤/٢).

تمد ذلك في ﴿ءَآلَـٰنَ﴾ التي لم تدخل عليها الاستفهام، ولا وجه لقصرها، وهذا هو اختيار شيخنا الأستاذ أبي عبد الله القيجاطي –رضي الله عنه–وبذلك قرأت عليه، وبه آخذ" (١).

٢– القياس على النظائر من خارج الباب.

وذلك بأن يوجه اختياره بناء على قياس الوجه بما يعادله من قواعد منتهَجة في غيره من الأبواب، والملاحظ أنه يعقد قياس بعض مسائل اللامات بمسائل الراءات، وذلك لما بينهما من تشابه في أسباب الترقيق والتفخيم.

ومثال ذلك ما جاء في مسألة ترقيق اللام المفتوحة حال الوقف عليها بالسكون في ﴿أَنْ يُوصَلَ﴾ [سورة البقرة:٢٧، وغيرها] لورش، وذلك في اعتبار الأصل في اللام، لأجل السكون العارض، بقياسه بحكم تفخيم الراء المتطرفة المكسورة حال الوقف عليها بالسكون في نحو: ﴿لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ﴾ [سورة القدر:١، وغيرها]، وذلك في اعتبار الأصل في الراء، لأجل السكون العارض، إذ قال: "والذي يقتضيه القياس الصحيح ترقيق اللام"(٢).

٣– القياس على مذاهب القراء.

وذلك بأن يوجه اختياره للوجه بناء على قياس الوجه المختار للراوي بما يعادله في مذهب غيره من الرواة.

وجاء ذلك في مسألة ترقيق اللام من لفظ الجلالة إذا سبقت براء مرققة لورش، وذلك في نحو: ﴿أَبْغَيْرَ ٱللَّهِ﴾ [سورة الأنعام:١١٤، وغيرها] و﴿وَلَذِكْرُ ٱللَّهِ﴾ [سورة العنكبوت:٤٥]، فقد تعددت أبواب القياس فيها، ومنه قياسها بما جاء في رواية السوسي من ترقيق لام لفظ الجلالة بعد الإمالة في نحو: ﴿نَرَى ٱللَّهَ﴾ [سورة البقرة:٥٥] و﴿وَسَيَرَى ٱللَّهُ﴾ [سورة التوبة:٩٤]، وأبان أنه لا فرق بين الإمالة المحضة وبين اللفظين في إيجاب الترقيق للام فقال: "فإذا وقعت اللام من اسم الله تعالى بعد حركة ممالة، وجب ترقيقها كما ترقق بعد الكسرة في نحو: ﴿قُلِ ٱللَّهُ﴾ [سورة النساء:١٢٧، وغيرها]، وذلك في

(١) شرح الدرر اللوامع:(١/٢١٨، ٢١٩).

(٢) المصدر السابق:(٢/ ٦٢٢).

قراءة أبي عمرو، في رواية أبي شعيب: ﴿نَرَى ٱللَّهَ جَهْرَةً﴾ و﴿وَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ﴾، وفي رواية ورش عن نافع: ﴿أَبَغَيْرَ ٱللَّهِ﴾، و﴿وَلَذِكْرُ ٱللَّهِ﴾، وما أشبه ذلك"(١).

٤- القياس على الاعتبار اللغوي.

وذلك بأن يوجه اختياره بناءً على قياس الوجه بما يتوافق مع ضوابط استعماله في اللغة.

ومثال ذلك ما جاء في أخذه حال الوقف على الحرف الساكن المحرك بحركة عارضة بسبب اجتماع الساكنين جواز الإشارة بالروم، وذلك في قوله تعالى: ﴿يَوْمَئِذٍ﴾ [سورة آل عمران:١٦٧، وغيرها] و﴿حِينَئِذٍ﴾[سورة الواقعة:٨٤] قال المنتوري ناقلًا ذلك عن شيخه: "وإلى الإشارة في ذلك في الوقف، ذهب شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي رضي الله عنه وبذلك أخذ علي في الختمة التي قرأتها عليه بالوقف بالروم، وبه آخذ"(٢).

وأبان الإمام القيجاطي في معرض حديثه عن المسائل المبنية على القياس هذه المسألة، فمُعتمَده فيها القياس اللغوي(٣).

(١) شرح الدرر اللوامع للمنتوري:(٢/ ٦٣٢).

(٢) المصدر السابق:(٢/٦٩٢).

(٣) المصدر السابق:(٢/٦٤٤، ٦٤٧).

الخاتمة

وفي الختام قد ظهرت بعض النتائج، التي أذكر منها:

١- تنوع مشارب اختيارات الإمام القيجاطي، فلم تقتصر اختياراته الأدائية على قراءة نافع فحسب، بل كان له أثر في إبراز بعض الأوجه الأدائية ومناقشتها من الناحية الاختيارية لروايات عدة، وإن كانت قليلة العدد، كما أن لإسهامه في تناول بعض المسائل التجويدية المنعقد عليها إجماع القراء، وإبداء اختياره فيها، إضافة جديدة؛ وذلك لما قد يعتريها من تعليلات وتوجيهات.

٢- يلاحظ في استعمال الإمام القيجاطي لبعض ألفاظ الاختيار، أنها غير دارجة في الغالب من استعمال علماء القراءة، وإنما هي أقرب إلى ألفاظ أهل اللغة والنحو في مسألة الترجيح والتضعيف، ولأجل هذا المنحى ذكرها.

٣- اتسم نهج الإمام القيجاطي في عرض اختياراته ودفاعاته عنها بالتحري والدقة، والتحليل والتصحيح واستعراض الأدلة، ومناقشة المعارضين، وافتراض المعارضات والإجابة عنها، كما يتخللها جانبٌ من الاستدراكات، وتظهر بين جنباتها سمة الإنصاف.

٤- نقاش الإمام القيجاطي لبعض مسائل الخلاف يستشف منه، محاولته إيضاح بعض الأوجه المشكلة، أو المواضع المتنازع حولها في عصره، فيبين ويكف اللبس، ويردها إلى ما عليه عمل جمهور العلماء.

٥- معارضة الإمام القيجاطي لبعض الأوجه الأدائية المقروء بها، أو استحباب أوجه خارجة عنها، ليس مراده المخالفة للعلماء، أو التفرد بالرأي، وإنما يتحرى بها قوة الوجه، وإن كان على مقاييس أهل اللغة، وذلك بدليل السمة العامة المصاحبة لاختياره وهي: تحرِّي الموافقة لما عليه الجمهور، أو تلمُّس شهرة الوجه عن الراوي.

فهرس المصادر والمراجع

-إنباه الرواة على أنباه النحاة؛ لأبي الحسن القفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، (١٤٠٦هـ).

- إبراز المعاني من حرز الأماني، لعبد الرحمن بن إسماعيل، المعروف بأبي شامة، تحقيق: محمود جادو، من مطبوعات وكالة المطبوعات في الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، (١٤١٣هـ).

- الإحاطة في أخبار غرناطة، لمحمد بن عبد الله السلماني، تحقيق: يوسف طويل، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، (١٤٢٤هـ).

- الإحاطة في أخبار غرناطة، لمحمد بن عبد الله السلماني، تحقيق: محمد عبد الله عنان، دار المعارف، مصر.

- الأعلام، لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الخامسة عشر، (٢٠٠٢م).

-برنامج المجاري، لمحمد المجاري، تحقيق: محمد أبو الأجفان، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، (١٩٨٢م).

- برنامج الوادي آشي، لمحمد بن جابر القيسي، تحقيق: محمد محفوظ، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، (١٤٠٠هـ).

-التكملة لكتاب الصلة، لابن الأبار؛ تحقيق: عبد السلام الهراس، دار الفكر، بيروت، (١٤١٥هـ).

-التيسير في القراءات السبع، لأبي عمرو الداني، تحقيق: حاتم الضامن، مكتبة الصحابة، الإمارات- الشارقة-، الطبعة الأولى، (١٤٢٩هـ).

-توشيح الديباج وحلية الابتهاج، لمحمد بن يحيى القرافي، تحقيق: علي عمر، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، الطبعة الأولى، (١٤٢٥هـ).

- التذكرة في القراءات الثمان، لطاهر بن عبد المنعم ابن غلبون، تحقيق: أيمن سويد، من مطبوعات الجمعية الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم، جدة، الطبعة الأولى، (١٤١٢هـ).
-ثبت، أحمد بن علي البلوي، تحقيق: عبد الله العمراني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، (١٤٠٣هـ).
- جامع البيان في القراءات السبع، لأبي عمرو الداني، عدّة رسائل جامعية، من مطبوعات جامعة الشارقة، الإمارات، الطبعة الأولى، (١٤٢٨هـ).
- حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع، للقاسم بن فيّرة الشاطبي، تحقيق: محمد تميم الزعبي، دار ابن الجزري، المدينة المنورة، الطبعة الثامنة، (١٤٣٤هـ).
- درة الحجال في أسماء الرجال، لأحمد بن محمد المكناسي، تحقيق: محمد الأحمدي، دار التراث، القاهرة، (١٣٩١هـ).
-الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لأحمد بن علي بن حجر، تحقيق: محمد عبد المعيد ضان، من منشورات دائرة المعارف العثمانية، الهند، الطبعة الثانية، (١٣٩٢هـ).
- الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع، لأبي الحسن علي، المعروف بابن بري، تحقيق: سليم بن محمد ربيع.
- الروض المعطار في خبر الأقطار، لمحمد الحميري، تحقيق: إحسان عباس، مكتبة لبنان، الطبعة الثانية، (١٩٨٤م).
- سير أعلام النبلاء، لأبي عبد الله الذهبي، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، (١٤٠٣هـ).
-شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، لمحمد بن محمد بن مخلوف، تحقيق: عبد المجيد خيالي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، (١٤٢٤هـ).

- شرح الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع، لمحمد بن عبد الملك المنتوري، تحقيق: الصّدِّيقي سيدي فوزي، الطبعة الأولى، (١٤٢١هـ).
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لأبي الفلاح ابن العماد، تحقيق: محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، الطبعة الأولى، (١٤٠٦هـ).
-الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، لمحمد بن عبد الرحمن السخاوي، دار الجيل، بيروت.
- طبقات النحويين واللغويين، لأبي بكر الإشبيلي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، الطبعة الثانية، (١٩٨٤م).
- غاية النهاية في طبقات القراء، لمحمد بن محمد بن الجزري، تحقيق: ج. برجستراسر، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، (١٤٢٧هـ).
- فهرسة المنتوري، لمحمد بن عبد الملك المنتوري، تحقيق: محمد بنشريفة، من منشورات الرابطة المحمدية للعلماء، المملكة المغربية، الطبعة الأولى، (١٤٣٢هـ).
-قراءة الإمام نافع عند المغاربة، لعبد الهادي حميتو، من مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، (١٤٢٤هـ).
- كفاية المحتاج لمعرفة من ليس في الديباج، لأحمد بابا التنبكتي، تحقيق: محمد مطيع، من منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، (١٤٢١هـ).
- المجمع المؤسس للمعجم المفهرس، لابن حجر العسقلاني، تحقيق: يوسف المرعشلي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، (١٤١٣هـ).
- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، لأبي عبد الله الذهبي، تحقيق: طيار آلتي قولاج، دار عالم الكتب، السعودية، (١٤٢٤هـ).
- مسائل في القراءات، لأبي عبدالله القيجاطي، تحقيق: بنيونس الزاكي، من منشورات الرابطة المحمدية للعلماء، المملكة المغربية، الطبعة الأولى، (١٤٣٨هـ).

- معجم البلدان، لياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، دار صادر، بيروت، (١٣٩٧هـ).
- معجم المؤلفين، لعمر رضا كحالة، مكتبة المثنى- دار إحياء التراث، بيروت.
- مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، لابن فضل الله العمري، تحقيق: كامل الجبوري، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، (٢٠١٠م).
- المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب، لأحمد ابن يحيى الونشريسي، تحقيق: جماعة من الفقهاء بإشراف محمد حجي، من مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، (١٤٠١هـ).
- النشر في القراءات العشر، لمحمد بن محمد بن الجزري، تحقيق: السالم الجكني، من مطبوعات مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، (١٤٣٥هـ).
- نيل الابتهاج بتطريز الديباج، لأحمد بابا التنبكتي، تحقيق: عبد الحميد الهرامة، دار الكاتب، طرابلس، الطبعة الثانية، (٢٠٠٠م).
-نوازل الجامع، لأحمد الونشريسي، تحقيق: شريف المرسي، دار الآفاق العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، (١٤٣٢هـ).
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لأبي العباس بن خلكان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت.